وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية، بنوك ونقود

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـي

تحت عنوان:

واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية بالجزائر في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23

دراسة حالة بنك البركة – وكالة المسيلة– باستخدام برنامج Nvivo

من إعداد الطالبتين:

- سلامة حدة
- حفاف مرزاقة

تحت إشراف الأستاذ:

د. سعدون رفيــق

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. عايد أمين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د. سعدون رفيق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
أ. د. عماري زهير	أستاذ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

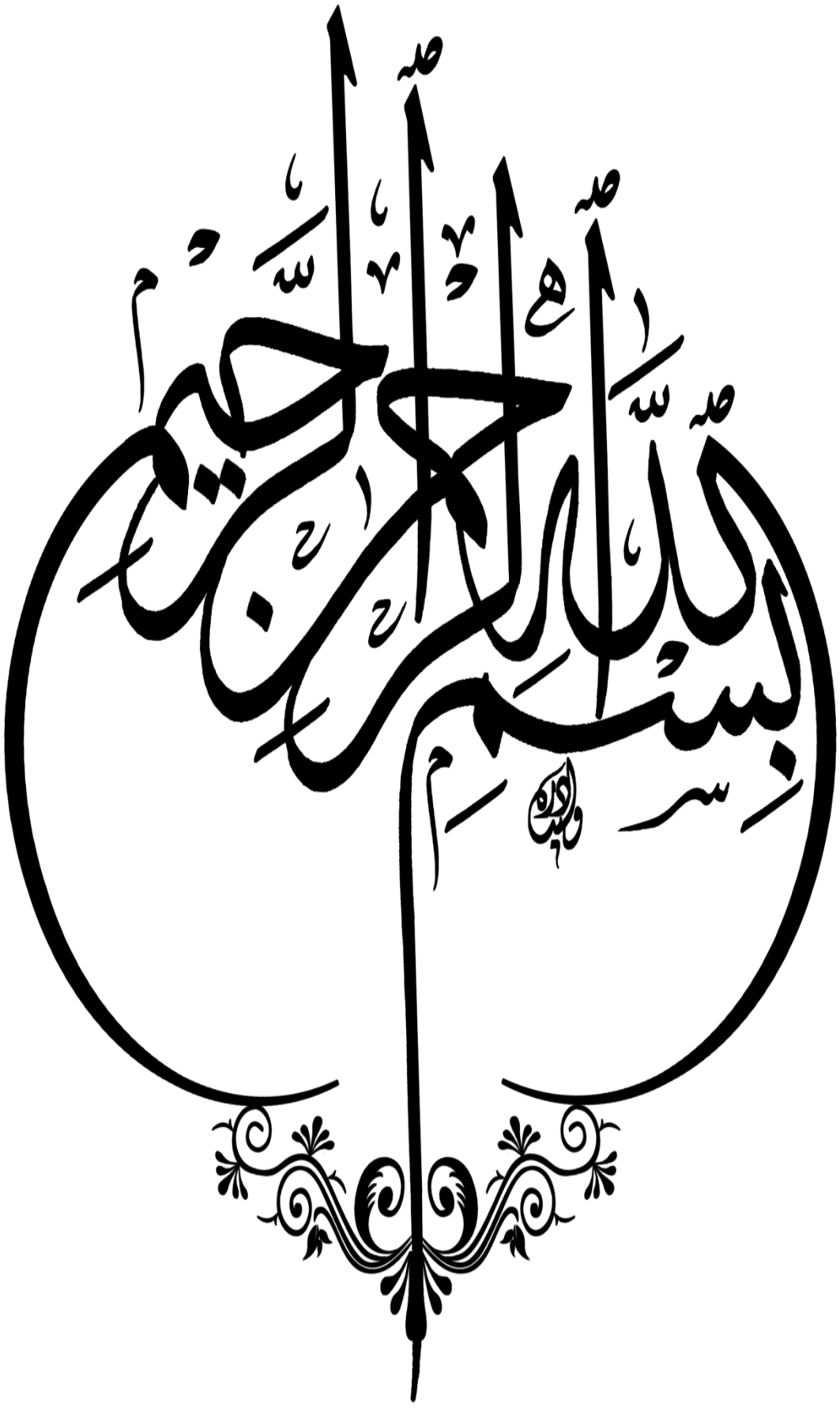
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على إتمام هذا العمل المتواضع، فلك الحمد ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

بكل كلمات الشكر والثناء الممزوجة بالاحترام والإيخاء نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى من كان له الفضل الكبير في إتمام هذا العمل المتواضع , والذي كان ثمرة من ثمرات عطائه وصبره الجميل ,ولم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة

مشرفنا المتميز الدكتور" سعدون رفيق " رفع الله قدرك وسدد على درب الخير خطاك.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للسيد" مهراس كمال " مدير بنك البركة بولاية المسيلة على رحابة صدره وكرم ونبل أخلاقه، ومساهمته القيمة في إثراء هذا العمل المتواضع.

ولكل من ساندنا ودعمنا من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف – المسيلة –

الطالبتين: سلامة حدة، حفاف مرزاقة

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

نهدي تحية إجلال وتقدير وإكبار لأهلنا في غزة العزة

الذين نابوا عن الأمة، وقدموا أرواحهم في سبيل قدسنا ومسرانا.

أنتم عزنا، أنتم كرامتنا، ومنكم نستمد قوتنا .

نصركم الله وسدد رميكم .

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل صدقة جارية على روح أمي

وزوجي طيب الله ثراهما ورحمهما برحمته الواسعة وأسكنهما فسيح جناته.

والحمد لله رب العالمين

الطالبة : سلامة حدة

إهداء

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى ونعمة السلام والعافية

وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل صلوات الله وأزكى التسليم.

بادئ ذي بدء أتقدم بالشكر الجزيل للوالدين الكريمين الذين لولاهما لما وصلت إلى هذا اليوم.

إلى رمز تفاؤلي إخواني وأخواتي الأعزاء الذين يهنؤ القلب لوجودهم وتستقر النفس لرؤيتهم

إلى زوجة أخي وإلى براعم العائلة: أماني، آية، لجين ويوسف

إلى رفيقات دربي: سهام، ريمة، سلوى، سميحة، عبلة، حبيبة ووناسة

أتقدم بالشكر الجزيل وبكثير من التقدير لكل من ساعدني في هذا العمل

الطالبة: حفاف مرزاقة

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير.	**I**
الإهداء.	**III -II**
فهرس المحتويات.	**IV**
فهرس الجداول.	**VI**
فهرس الأشكال	**IV**
مقدمة.	**أ – هـ**
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الصيرفة الاسلامية والقانون النقدي والمصرفي (الجزائر)	**10**
تمهيد	**11**
المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الاسلامية	**12**
المطلب الأول: ماهية ونشأة الصيرفة الإسلامية	**12**
المطلب الثاني: صيغ التمويل في الصيرفة الإسلامية بالجزائر	**14**
المطلب الثالث: واقع وأهم تحديات الصيرفة الإسلامية بالجزائر	**20**
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القانون النقدي والمصرفي	**22**
المطلب الأول: التطور التاريخي للنظام المصرفي الجزائري	**22**
المطلب الثاني: ماهية القانون النقدي والمصرفي	**37**
المطلب الثالث: علاقةالقانون النقدي والمصرفي 09/23 بالصيرفةالإسلامية	**43**
خلاصة الفصل الأول.	**45**

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لواقع وآفاق الصيرفة الاسلامية بالجزائر في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23	**46**
تمهيد	**47**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**48**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**48**
المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة المصرفية، وعرض عام لمحتوى المقابلة	**50**
المبحث الثاني: المخرجات، مناقشتها واختبار فرضيات الدراسة.	**57**
المطلب الأول: المخرجات ومناقشتها	**57**
المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة	**61**
خلاصة الفصل الثاني	**62**
الخاتمة.	**63**
قائمة المراجع.	**66**
الملاحق.	**70**
الملخص.	**76**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف المصارف الإسلامية	16
02	مناخ المقابلة نصف الموجهة	49
03	هيكل رأس مال بنك البركة سنة 2017	50
04	تطور نشاط بنك البركة إلى غاية سنة 2018	51
05	جدول تكرار الكلمات	57
06	معاملات التشابه النصي بين العقدPearson	59
07	نسبة تغطية العقد	60
08	إختبار فرضيات الدراسة	61

المقدمة

يعتبر النظام المصرفي لأي بلد من مقومات تطوره، فالمصارف عصب الاقتصاد ومحركها الرئيسي، وقد كانت المصارف منذ نشأتها تسعى لتحقيق أهداف مشروعة لكنها تستعمل وسائل تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية،ومن هنا جاءت فكرة الاستفادة من النشاط المصرفي ولكن بوسائل مشروعة،لذلك ظهرت المصارف الإسلامية،غيرأن تجسيد هذه الفكرة وتحولها إلى واقع ملموس ليس بالأمر الهين،لأن العمل المصرفي لايمكن أن يصنف على أنه إسلامي بمجرد ذكر هده الصفة في تسميته،بل لابد من التقيد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل معاملاته،لذلك فالعمل المصرفي الإسلامي يستمد أهميته من من كونه يحرم التعامل بالربا،مما يجعله يمس شريحة هامة من المجتمع ممن يفضلون إجراء معاملاتهم المالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية،كما يجعله يسعى لتحقيق الاستثمار الحقيقي الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الفعلي، بخلاف البنوك الربوية التي تشجع الاقتصاد غير الحقيقي القائم على الاستثمار المالي.

وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تفعيل دور النظام المصرفي، وذلك لايكون إلا بمواكبة هذا النظام للتطورات الحاصلة على مستوى العالم، لهذا عمدت إلى إحداث إصلاحات على مستوى النظام المصرفي منذ بداية تكوينه، ولعل أهم هذه الإصلاحات هو الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1990 أو ما يطلق عليه قانون النقد والقرض 10/90، الذي أدخل إصلاحات هيكلية على النظام المالي الوطني وأحدث نقلة كبيرة في النظام النقدي والمصرفي، وفسح المجال أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي لدخول مضمار الصيرفة الإسلامية بالجزائر، ممثلة ببنك البركة سنة 1991 ومصرف السلام سنة 2008، كأهم ممثلين للصيرفة الإسلامية بالجزائر، ومنذ ذلك الوقت قطعت الخدمات المصرفية الإسلامية شوطا كبيرا، وأضحت أحد المكونات الرئيسية للمشهد المصرفي الوطني، رغم غياب الأساس القانوني الصريح الذي يعترف بخصوصيتها، فأصبح لزاما على السلطات الجزائرية أن تسد هذا الفراغ القانوني الذي ألقى بظلاله على هذه الصناعة الناشئة في بلادنا، فجاء القانون النقدي والمصرفي 09/23 لمعالجة الاختلالات في القوانين السابقة المنظمة للنشاط المصرفي خاصة تلك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

وقد لقي هذا القانون اهتماما كبيرا لدى الكثير من الباحثين، وهو موضوع دراستنا هذه التي تسلط الضوء على واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23، وبناء على ذلك تتضح معالم الإشكالية الرئيسية كالتالي:

1- الإشكالية الرئيسية: مامدى استيعاب القانون النقدي والمصرفي 09/23 لواقع وآفاق الصيرفة الإسلامية بالجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية: وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر؟

- إلى أي مدى ساهمت القوانين الجزائرية وخاصة القانون 09/23 في التحول نحو الصيرفة الإسلامية؟
- ما هي أهم الآفاق التي تريد الصيرفة الإسلامية بلوغها في ظل النظام المصرفي الجزائري؟

3- فرضيـــــات الـــــدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الرئيسية:** ساهم القانون النقدي والمصرفي في تحقيق آفاق الصيرفة الإسلامية بشكل مقبول .
- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** تعمل المصارف الإسلامية في ظل واقع تسوده منافسة غير عادلة مع البنوك التقليدية.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية:** ساهمت مرونة القوانين الجزائرية وخاصة القانون 09/23 في التحول نحو الصيرفة الإسلامية بشكل مقبول .
- ✓ **الفرضية الفرعية الثالثة:** تتطلع المصارف الإسلامية إلى الاستفادة من دعم النظام المصرفي الجزائري.

4- أهداف الدراسة:

* التعريف بالصيرفة الإسلامية وإبراز دورها والخدمات المالية التي تقدمها.
* تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
* التعريف بالقانون النقدي والمصرفي 09/23، وأهم التعديلا ت التي جاء بها فيما يخص الصيرفة الإسلامية
* تقييم مدى مساهمة إصلاحات القانون النقدي والمصرفي في تجسيد الصيرفة الإسلامية بالجزائر
* الخروج بتوصيات تساهم في توفير بيئة عمل أفضل للمصارف الإسلامية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في تناول موضوع على صلة بتخصص الاقتصاد النقدي والبنكي، في المؤسسات المصرفية والمالية، واستكشاف العمل البنكي.
- الرغبة في إثراء المكتبة بموضوع متخصص وتطبيقي، حول الصيرفة الاسلامية.
- عدم مواكبة النظام المصرفي الجزائري، للتطورات الحاصلة في الصيرفة الاسلامية الدولية، هو أحد الأسباب الدافعة إلى الخوض في هذا الموضوع، حتى نعرف على الأقل كيف يمكن للتشريعات والقوانين أن تساهم في النهوض بالصيرفة الاسلامية، باعتبارها جزءا من النظام المصرفي الجزائري

6- أهمية الدراسة:

– تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القطاع المصرفي في المرحلة الراهنة من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كما تكمن أهمية هذا البحث في تركيزه على عدة نقاط أهمها:

* تناول البحث لموضوع حيوي حديث لم ينل بعد نصيبه من الدراسة
* التعريف ببعض المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية
* تسليط الضوء على أهم النصوص القانونية المنظمة لعمل المصارف الإسلامية
* تسليط الضوء على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر
* يتضمن البحث محاولة لتحديد ما الذي يجب تعديله وإضافته للنظام المصرفي من أجل توفير مناخ عمل مناسب للمصارف الإسلامية.

6– تحديد المفاهيم الإجرائية :

- **الصيرفة الإسلامية:** يقصد بها النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، أو هي مجموعة الأعمال التي تمارسها المصارف الإسلامية، ويطلق عليها أيضا مصطلح المصرفية الإسلامية نسبة إلى المصرف. "والصيرفة الإسلاميةهي مؤسسات تقوم بجمع موارد مالية واستثمار تلك الأموال في سعيها لتحقيق أهداف مالية واجتماعية تم تحديدها مسبقا ,وتكون مقبولة من وجهة نظر الشرع الإسلامي "(البركة، albaraka–bank.dz، 2023)
- **المصارف الإسلامية:** ويطلق عليها أيضا مصطلح البنوك الإسلامية وهي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتنطلق المصارف الإسلامية في عملياتها الاستثمارية ملتزمة بمنع التعامل بالفائدة بكل أشكالها أخذا وعطاء كما تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات تقوم بجمع موارد مالية واستثمار تلك الأموال في سعيها لتحقيق أهداف أو أغراض مالية واجتماعية تم تحديدها مسبقا وتكون مقبولة من وجهة نظر الشرع الإسلامي، فالمصرف الإسلامي هو المصرف الذي يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على المشاركة في الربح والخسارة. (جامعة و مناصرة، 2023)
- **القانون النقدي والمصرفي 09/23:** هو القانون رقم 09/23 المؤرخ في 03 ذو الحجة 1444ه الموافق ل 21جوان 2023م، وهوكما عرفه بنك الجزائر إطار تنظيمي وتشريعي يصدره بنك الجزائر لتنظيم النشاط المصرفي والعمليات المالية، وهو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر، وتحديد صلاحياته وعملياته، وينظم القانون تكوين وصلاحيات المجلس النقدي والمصرفي ويحدد مهام اللجنة المصرفية على وجه الخصوص.

جاء هذا القانون ليحل محل قانون النقد والقرض 10/90، "وتغيرت تسميته إلى القانون النقدي والمصرفي حيث تم إدخال كلمة مصرفي على اعتبار أنها أشمل من كلمة قرض، فكلمة مصرفي تضم

الصيرفة الإسلامية والتقليدية معا، بينما كلمة القرض في الصيرفة الإسلامية لاتوجد إلا في القرض الحسن وهو بدون فوائد ربوية". (بوشريط، 2023)

- **الشبابيك الإسلامية:** يطلق عليها أيضا تسمية النوافذ الإسلامية ويقصد بالشبابيك الإسلامية بشكل عام قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز لديه لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب مايقدمه من الخدمات التقليدية.

و"تعرف النوافذ الإسلامية أيضا على أنها الفروع التي تنتمي إلى البنوك التجارية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية". (جامعة و مناصرة، 2023)

- **البنوك التقليدية:** هي مؤسسات مالية وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداء، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الإقراض والاقتراض. (جامعة و مناصرة، 2023)

- **المؤسسات المالية:** حسب المادة 71من القانون 11/03" المؤسسات المالية هي تلك المؤسسات التي يكون بوسعها القيام بكل العمليات المالية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور, وإدارة وسائل الدفع , ووضعها تحت تصرف الزبون، ويعني ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض دون استخدام أموال الغير.

وقد نصت المادة 78 على أنه لايمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من الجمهور، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى

ومعنى ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض، الصرف، المضاربة، الاستثمار، على غرار البنوك التجارية، لكن دون أن تستعمل ودائع الجمهور ودون إصدار وسائل الدفع أو إدارتها، فمصدر أموالها هو رأسمالها وقروض المساهمة,مثل مؤسسات التأمين

7- الدراسات السابقة: نظرا لحداثة القانون النقدي والمصرفي الصادر في سنة 2023 فإن الأبحاث والدراسات السابقة في هذا الموضوع قليلة جدا اقتصرت على ما يلي:

7-1- دراسة سليمان ناصر: "قراءة عامة في القانون النقدي والمصرفي الجديد "،منشور بصفحته الاقتصادية على الفيسبوك،بتاريخ 18 جانفي 2023،وتتضمن هذه الدراسة قراءة تفصيلية ومعمقة في مضمون القانون النقدي والمصرفي، وإثرائه باقتراح بعض التعديلات على بعض المواد التي اتسمت بالنقص أحيانا، أوعدم الدقة والوضوح أحيانا أخرى،كما جاء فيها تثمين وتأكيد على بعض المواد ومن بينها تلك التي تطرقت للصيرفة الإسلامية خاصة وأن هذا القانون رخص للبنك المركزي أن يستعمل أدوات الرقابة الملائمة لخصوصية عمل الصيرفة الإسلامية،والدينار الرقمي الجزائري الذي سيعطي تشجيعا لوسائل الدفع الالكترونية وغيرها،وأشارت هذه الدراسة أيضا إلى المستجدات التي جاء

بها هذا القانون مثل تغيير اسم القانون من قانون النقد والقرض إلى القانون النقدي والمصرفي،واستحداث بعض اللجان كلجنة الاستقرار المالي مما يوحي حسب رأي الكاتب إلى اهتمام السلطات المالية بالاستقرار المالي والرقابة الاحترازية الكلية، وقد تضمنت هذه الدراسة أيضا تقييما لمحتوى القانون وتثمينا للجوانب الإيجابية فيه.

7-2- دراسة صالح صالحي :"القانون النقدي والمصرفي الجديد " منشور بصفحته الاقتصادية على الفيسبوك بتاريخ 3جويلية 2023، تضمنت هذه الدراسة تحليلا دقيقا لمحتوى القانون النقدي والمصرفي،حيث أكدت على الجوانب الإيجابية التي تستدعي التطبيق،وتضمنت أيضا مجموعة من المقترحات والتعديلات نذكر منها :ضرورة إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المؤسسية للصناعة المالية التقليدية،وأكدت هذه الدراسة على أن المهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو الاستقطاب الثلاثي للموارد من السوق الموازية،والسوق الرسمية، والسوق العالمية من جهة، والقدرة على تنويع صيغ وأساليب ومجالات الاستثمار من جهة ثانية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري أكبر قطب تنافسي للصناعة المالية الإسلامية في إفريقيا وأوروبا.

7-3- دراسة رنان مختار :"الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر –قراءة في مضمون القانون 09/23 "،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، تاريخ النشر 30 أكتوبر 2023.

تضمنت هذه الدراسة أهم الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر، من خلال عرض القوانين المنظمة للعمل النقدي والمصرفي في الجزائر، بداية من القانون 12/86 مرورا بالقانون 10/90 والأمر 11/03 وانتهاء بالقانون 09/23 المتضمن للقانون النقدي والمصرفي، مع كل التعديلات التي خضعت لها هده القوانين

وخلصت الدراسة إلى أن البداية الفعلية للإصلاحات المصرفية في الجزائر كانت منتصف الثمانينات، في حين يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 نقطة تحول في البيئة النقدية والمصرفية في الجزائر، أما القانون 09/23 فيهدف إلى التحيين القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحولات الاقتصادية والمالية العالمية.

7-4- دراسة أسامة بوشريط : " آليات ادارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية في ضوء القانون النقدي والمصرفي الجديد " مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، تاريخ النشر ديسمبر 2023، تناولت هذه الدراسة أدوات السياسة النقدية التي يمكن استخدامها من طرف بنك الجزائر لتتجنب البنوك الإسلامية التعامل بالأدوات المحرمة، وتوفير بيئة عمل أفضل للصيرفة الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن القانون النقدي والمصرفي الجديد فتح الباب واسعا أمام المصارف الإسلامية , بعد ماكانت تواجه صعوبة في ممارسة عملها بسبب تعامل بنك الجزائر بأدوات للسياسة النقدية تتعارض مع الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول الصيرفة الاسلامية والقانون النقدي والمصرفي (الجزائر)

تمهيد:

تعبر الصيرفة الإسلامية عن مجموع أنشطة مؤسسات مالية تمارس أعمالها المصرفية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية , وقد جاءت كبديل للصيرفة التقليدية , و في هذا الفصل سنقدم إطارا نظريا حول المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من حيث المفهوم والخصائص وأهم صيغ التمويل كما سنتناول فيه واقع وأهم تحديات الصيرفة الإسلامية بالجزائر. كما سنتطرق لماهية ومضمون القانون النقدي والمصرفي 09/23 وعلاقته بالصيرفة الإسلامية وأهم التعديلات التي جاء بها في هذا الخصوص .

المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية

لقد جاءت الصيرفة الاسلامية كبديل للصيرفة التقليدية، خاصة في البلدان الاسلامية فظهور الصيرفة الاسلامية جاء نتيجة لحاجة المجتمعات لإيجاد صيغة للتعامل بعيدة عن شبهة الربا، فالمصارف الاسلامية تعد من أهم المؤسسات التي ظهرت، حيث تسعى لتلبية حاجات المسلمين وإرساء قواعد وأحكام الشريعة الاسلامية.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

لقد أثبتت الصيرفة الإسلامية نجاحا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث برزت الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، وسنتناول في مطلبنا مدخلا للمفاهيم العامة للصيرفة الإسلامية.

1-نشأة الصيرفة الإسلامية

إن فترة إنشاء المصارف الإسلامية فترة قديمة مصدرها تحسس العلماء والمفكرين الإسلاميين بان يسود الاقتصاد الإسلامي وتتوجه أنشطة المصارف في ضوء الفقه الإسلامي، وفيما يلي نستعرض أهم المراحل التي مرت بها تجربة هذه المصارف .

"بدأت بتجربة ميت غمر بمصر 1963 في بنوك الادخار ثم تلاه ظهور مصرف ناصر الاجتماعي بمصر سنة 1971.

في عام 1975 قام لأول مرة مصرفان إسلاميان وهما المصرف الإسلامي للتنمية بجدة وهو مؤسسة دولية والثاني مصرف دبي الإسلامي الذي تأسس سنة 1975 ثم بدأت المصارف الإسلامية في الانتشار في مختلف الدول العربية الإسلامية مثل بنك فيصل السوداني سنة 1977، وبنك فيصل الإسلامي المصري سنة 1977 وبيت التمويل الكويتي لنفس السنة والبنك الإسلامي الأردني للتمويل في 1978 والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة 1981 وأنشئ في باكستان بنك المشاركات الباكستاني وفي تركيا بنك فيصل الإسلامي،وبيت التمويل في جمهورية إيران الإسلامية."(الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية المصارف الاسلامية، 2008، الصفحات 24-25)

بالنسبة للجزائر فان "الصيرفة الإسلامية كانت مقتصرة على خدمات بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990/12/06 بعد صدور قانون النقد والائتمان الذي فسح المجال للقطاع الخاص والأجنبي وفتح أبوابه رسميا في 1991/05/20 وهو يعد أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ثم تلاه بنك السلام والذي تم افتتاحه بتاريخ 2008/10/20. (ناصر و بوشرمة، 2009-2010، صفحة 310)، حيث أن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تنتجه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات.

2 -المفهوم العام للصيرفة الإسلامية: سنطرق للمفهوم العام للصيرفة من جانبين هما:

2-1- من حيث التسمية: تتنوع التسمية في العديد من الدول منهم من يطلق عليها تسمية بنك ,ودول تطلق عليها تسمية بيت تمويل أو دار مال ,ولتجنب الخلط بين المفاهيم فان تسمية بنك تعني المؤسسات المصرفية التي تتوفر على المعايير القانونية المطلوبة في ممارسة العملية المصرفية ,ومن ذلك نستثني المؤسسات التي يتميز نشاطها بالطابع المالي وليس المصرفي ومايميز البنوك الإسلامية هو قوانين التأسيس التي تسمح لها بتنويع مجالات الاستخدام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي متجهة بذلك نحو الشمولية في ممارسة الأعمال المصرفية، ولقد ارتبطت التسمية بالإسلام مما أثار اهتمام الباحثين والمختصين، حيث ظهرت الصيرفة الاسلامية كنوع من التحدي ودليلا على أن النظام الإسلامي شامل لجميع المجالات". (رايس، 2009، الصفحات 213-214)

2-2- من حيث المصطلح: لقد تعددت التعاريف الخاصة بالصيرفة الإسلامية فلا يوجد تعريف محدد للمصارف الإسلامية متفق عليه بل توجد عدة تعاريف والتي منها ما يلي:

تعرف المصارف الإسلامية بأنها "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاء , وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية". (خلف، البنوك الاسلامية، 2006، صفحة 92)

كما تعرف أيضا المصارف الاسلامية هي "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي" (الوادي و سمحان، 2007-2008-2009، صفحة 42)

كما عرفت كذلك بأنها"منظمة مالية ومصرفية اقتصادية اجتماعية تسعى إلى جذب الموارد من خلال الأفراد والمؤسسات تعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل مع إدارة الخدمات المصرفية المتعددة وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب راس المال، كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية الايجابية الاقتصادية والاجتماعية للإفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع." (المغربي، 1425هـ -2004م، صفحة 86).

تعريف المصارف الإسلامية حسب المشرع الجزائري

يعرف المصرف الإسلامي بمقتضى" النظام 20- 02 في المادة 2 منه"تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لايترتب عنها تحصيل اوتسديد الفوائد يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 – 69 من الأمر رقم 3-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم." bank of alger)،(2024

ويعرف المصرف الإسلامي هو منظمة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية تسعى إلى جذب الأموال والموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية

المتعددة وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذالك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع." (شاكر، 2021-2022، الصفحات 115-116)

وعموما تعبر الصيرفة الإسلامية عن النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بحيث يعتبر جزء من المالية الإسلامية وليس المكون الوحيد لها حيث أنها وجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية في الأنشطة المصرفية، فالمصارف الإسلامية تقوم على مبدأأساسي وهو تحريم الربا بين الطرفين المقترض والمقرض.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

إن مايميز الصيرفة الاسلامية عن الصيرفة التقليدية هو التمايز او الاختلاف من حيث الخصائص والأهداف التي تسعي لها الصيرفة الاسلامية عن طريق مجموعة من المنتجات المالية او مايعرف بصيغ التمويل وهم ماسنستعرضه في مجموعة من العناصر تتمثل في الاتي:

1-خصائص الصيرفة الإسلامية

من خلال الاطلاع على المفاهيم العامة للمصرف الإسلامي يمكن استنتاج الخصائص التالية:

1 – "البنك الإسلامي نظام شامل لنواحي الحياة بل إن أسس ومفاهيم هذا النظام هي الخلاص والحل لما عرفته البشرية من أزمات اقتصادية ومالية نتيجة إهمال الجانب الأخلاقي والديني في المعاملات.

2 –الأصل في معاملات البنك الإسلامي هو الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية.

3-ينشط البنك الإسلامي في ثلاثة مجالات رئيسية:

أ-القيام بعمليات الاستثماروالتمويل في حدود أحكام الشريعة الإسلامية.

ب-تقديم الخدمات البنكية والاستثمارية في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ج-تقديم الخدمات الاجتماعية والدينية للمجتمع الإسلامي. (عبيد، 2020-2021، صفحة 28)

4-إضافة إلى ذلك هناك العديد من الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية التي منها أيضا:

ا –الصفة الإيديولوجية للبنوك الإسلامية.

ب –الصفة التنموية للبنوك الإسلامية.

ج-الصفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية.

(رايس، 2009، الصفحات 216-220)

5-"المصارف الإسلامية تمويل لأعمال وأنشطة مشروعة فلا يجوز أي تمويل لمشروع ينتج سلعا أو خدمات أو يمارس في نشاطه أساليب محرمة وذالك ضمانا لسلامة النشاط الاقتصادي من الانحرافات."

((اوصالح، صفحة بدون رقم))

2- أهداف الصيرفة الإسلامية

للصيرفة الإسلامية العديد من الأهداف التي تسعي لتحقيقها والتي لا تختلف بصفة عامة عن البنوك التقليدية إلا إن وسائل بلوغ هذه الأهداف هو جوهر الاختلاف فالمصارف الإسلامية تعتمد أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها ومن هذه الأهداف ما يلي:

2-1- الأهداف المالية: والتي يمكن تجميعها في النقاط التالية: (**خلف**، 2006، **الصفحات** 96-97-98)

أ-تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع

ب-العمل من اجل الوصول إلى مركز مالي قادر على زيادة حصة البنك في السوق المالي.

ج-تحقيق الأرباح فالبنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الأرباح لضمان البقاء والاستمرارية.

2-2- الأهداف الخاصة بالمتعاملين: يقوم المصرف الإسلامي بجذب المتعاملين من خلال مايلي:

أ - تقديم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وهذه هي النقطة الجوهرية في البنوك الإسلامية فالمسلم لا يمكنه التعامل مع البنوك الربوية مهما قدمت من تسهيلات وأرباح.

ب - توفير الأمان للمودعين فمهمة المصرف هي تحقيق التوازن. بين الرغبة في الربح والأمان ويتم ذلك علي أساس اختيار المشاريع الاستثمارية التي لها درجة مخاطر مقبولة.

ج- خدمة جمع وتوزيع الزكاة ويمكن تحديد ثلاث مصادر لموارد الزكاة وهي:

- زكاة مال المصرف وتستحق شيوعا على أموال مساهمي المصرف.
- زكاة مال المتعاملين مع المصرف ويتم أداؤها اختياريا.
- زكاة مال مقدمة من أفراد المجتمع وهيأته المتعددة. ((عبيد، 2021/2020، صفحة 29))

2-3- لأهداف التنموية أو الأهداف المتعلقة بتنمية المصرف:

وأهم الأهداف التنموية التي تسعي المصارف إلى تحقيقها نذكر:

"أ-تنمية الموارد البشرية أن الخصوصية التي تميز المصرف الإسلامي يتطلب منها عاملين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والشرعية وهو ما يستوجب تنظيم دورات تكوينية لتكوين موارد بشرية قادرة على تقديم خدمة مصرفية بالجودة والسرعة الملائمة.

ب -تحقيق معدل نمو.

ج-تحقيق الانتشار جغرافيا واجتماعيا فالمصارف الإسلامية تسعي من خلال مختلف أنشطتها إلى الوصول إلى كل أفراد المجتمع والامتداد محليا ودوليا." (لعمش، 2012/2011، صفحة 11)

2-4- الأهداف المتعلقة بالجانب ألابتكاري

"أن البيئة التنافسية التي نعيش فيها تفرض على المصارف الإسلامية ليس فقط إيجاد البديل الإسلامي لمختلف المعاملات لتلبية حاجات الأفراد والمؤسسات ولمواجهة المنافسة بل يجب على المصارف

الإسلامية تطوير وتنويع المنتجات والخدمات المصرفية لاستقطاب أكثر عدد من العملاء وهذا لتمكين الأطراف المشاركين في العمليات الاستثمارية من تحقيق أهدافهم والتي هي أهداف المصرف نفسه"

(تيقان، 2017/2016، صفحة 128)

5-2- الأهداف الأخرى: "والتي منها أن تكون صيغ التمويل خالية تماما من شبهة الربا وان تكون حريصة على إنشاء هيئة رقابية شرعية كما تسعى لتحقيق الرواج الاقتصادي وتنميته عن طريق الخدمات المالية والاستثمار في المشاريع الفعلية والسعي لتحقيق معدلات نمو مقبولة لضمان بقاءها." (اسمع، 2021-2022، صفحة 12).

الجدول رقم 01: يوضح أهداف المصارف الإسلامية

أهداف المصارف الإسلامية	**الأهداف المالية**	جذب الودائع استثمار الأموال تحقيق الربح
	الأهداف الخاصة بالمتعاملين	تقديم الخدمات المصرفية توفير الأمان للمودعين خدمة جمع وتوزيع الزكاة
	الأهداف التنموية	تنمية الموارد البشرية تحقيق معدل نمو الانتشار اجتماعيا وجغرافيا
	الأهداف الخاصة بالجانب ألابتكاري	ابتكار خدمات مصرفية ابتكار صيغ مصرفية التطور المستمر وفق متطلبات العصر.

المصدر: لعمش امال، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الاسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012 ص 12 (بتصرف)

3- صيغ التمويل في الصيرفة الإسلامية أو عمليات الصيرفة الإسلامية

في هذا الجزء سنتحدث بصفة خاصة عن صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بالجزائر حيث حددت هذه الصيغ أو المنتجات المالية للصيرفة الإسلامية وفق المادة 04 من النظام 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 على انه تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات الآتية: المرابحة –المشاركة –المضاربة –الإجارة –السلم –الاستصناع –حسابات الودائع –الودائع في حسابات

وسنتناول هذه العمليات ونقتصر على جوانب تعريفها حسب النظام 20-02 دون الخوض في كافة الأحكام التعاقدية وأحكام الفقه الإسلامي نظرا لضيق مجال الدراسة في هذا الجزء. (بلقاسمي، 2020، الصفحات 96-97))

1-3- صيغة الاستصناع:"هو عقد من بائع يسمى الصانع ومشتري يسمى المستصنع على بيع سلعة موصوفة الذمة، يصنعها البائع بمادة من عنده في مقابل ثمن حال أو مؤجل على أقساط " (بلخير، 2007 -2008، صفحة 36)

عرفه نظام بنك الجزائر رقم 20-02 في المادة 10 "بأنه عقد يتعهد بمقتضاه ابنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى الزبون صاحب الأمر أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين أطراف بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليه مسبقا بين الطرفين" (مهداوي، 2021، صفحة 151)

3-2 صيغة المضاربة: حسب نفس النظام السابق 20- 02 في المادة 07 "المضاربة عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية المسمى مقرض للأموال رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق أرباح." (www.bank-of-algeria.dz)، وجاءت المضاربة كبديل للمعاملات بفائدة ورغم تشابهها مع المشاركة فهي لا تتطلب إنشاء شركة ووفقا للمادة 23 من التعليمة 03-20 للمضاربة شكلين: (بلقاسمي، 2020، صفحة 97)

-"**المضاربة المطلقة:** هي تلك التي يفرض البنك او المؤسسة المالية على المقاول إدارة عمليات المضاربة دون أي قيد , للمقاول الحرية في اختيار الاستثمارات التي يريد تحقيقها غير أنه يبقى مجبرا على السهر على مصلحة الطرفين وذلك لبلوغ هدف المضاربة.

- **المضاربة المقيدة:** هي تلك التي يفرض فيها البنك أو المؤسسة المالية قيودا تتعلق بنشاط المقاول، فيما يخص قطاع النشاط وكيفيات وشروط الاستثمار, أو أي جانب آخر يراه مناسبا، كأن يحدد المكان أو المجال الذي يعمل فيه." (بلقاسمي، 2020، ص 97)

3-3صيغة المرابحة: عرفتها المادة 05 من النظام 20-02 "هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع البون سلعة ملومة سواء كانت منقولة غير منقولة يمتلكها البنك أو المؤسسة المالية بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها للطرفين (bank of alger) وهي على نوعين: (بلقاسمي، 2020، صفحة 99)

- **المرابحة البسيطة:** وهي بيع المالك لسلعة يملكها أصلا لمثل الثمن الأول وزيادة وهي عادة العمل التجاري الذي يقوم به التاجر والمتمثل في شراء السلع من اجل بيعها وهو يخرج كقاعدة عن دائرة البنك (الجزائر ب.)

- **المرابحة لأمر بالشراء:** تعرفها التعليمة 03-2020 في المادة 9 منها على أنها العقد الذي يقتني بموجبه البك أو المؤسسة المالية من الغير بخلاف الأمر بالشراء أو وكيله بناءا على طلب ومواصفات الأمر بالشراء سلعة منقولة أوغير منقولة بهدف بيعها له بسعر يساوي تكلفة اقتنائها بإضافة هامش ربح متفق عليها مسبقا أو وفقا لشروط الدفع المتفق عليه بين الطرفين "

3-4 صيغة المشاركة: عرفتها المادة 06 من النظام 20-02 "هي عقد يقدم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق أرباح " (بنك الجزائر، 15 /03 /2020)، وفي المادة 17 من التعليمة رقم 03-20 تبين شكلين من المشاركة. (بلقاسمي، 2020، الصفحات 97-98)

- **المشاركة الثابتة (النهائية):** هي التي تبقى حصة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال المشروع ثابتة خلال فترة المشاركة المحددة في العقد.
- **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):** بموجبها يلتزم البنك أو المؤسسة المالية بموجب تعهد أحادي الطرف منفصل عن عقد المشاركة بالتنازل عن حصته في رأس المال إلى شريك واحد أو أكثر وفقا لإجراءات الخروج المتفق عليها بمعنى أن البنك يساهم في تمويل مشروع على إن يحل العميل محل المصرف في ملكية المشروع تدريجيا وتتناقص حصة البنك بصورة تدريجيا كلما يقوم العميل بتسديد البنك حصته من أصل مبلغ التمويل البنكي للمشروع

3- 5 صيغة السلم: عرفتها المادة 9 من النظام 20-02 هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشترى، بشراء سلعة التي تسلم له أجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي." (بنك الجزائر، 15 /03 /2020)

ويمكن استخلاص شروط هذا العقد من التعليمة 03-20 كالتالي: ((بلقاسمي، 2020، صفحة 98)

*يجب أن يحدد موضوع العقد بدقة ووضوح وان يكون معلوم الجنس والمقدار

*أن تكون السلعة متوفرة وقابلة للتنازل تجاريا عند تاريخ التسليم

* يجب تحديد سعر السلعة نقدا واجل ومكان التسليم من قبل البائع في مجلس العقد

3-6 صيغة الإجارة: عرفتها المادة 08 من النظام 20-02 "هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد (بنك الجزائر، 15 /03 /2020)

لقد نصت المادة 37 من تعليمة بنك الجزائر 03-20على أن الإجارة يمكن أن تكون على نوعين:

- إجارة تشغيلية: تتمثل في إيجار عادي لا يؤدي إلى امتلاك السلع المستأجرة.

2- إجارة منتهية التمليك: عندما يمتلك البنك أو المؤسسة المالية الزبون إمكانية امتلاك السلع المستأجرة عند انقضاء المدة المتفق عليها مسبقا في العقد.

3 – 7 حسابات الودائع:

عرفتها المادة 11 من النظام 20- 02 "هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في البنك من طرف أفراد مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع والى شخص أخر معين عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبق." (بنك الجزائر، 15 /03 /2020)

وحسب التعليمة السابقة ذكرها 03- 20 قد تكون حسابات الودائع جارية أو حسابات ادخار، وتشكل هذه الحسابات إحدى المعاملات الشائعة مع المودعين حيث تقترح البنوك التي تتعامل وفق أحكام الشريعة على زبائنها حسابات جارية أو حسابات ادخار.

- **الحسابات الجارية ويطلق عليها الودائع تحت الطلب:** وهي الحسابات التي تعاد إلى الزبون بمجرد طلب بسيط وبدونا ا شعار مسبق.
- **حسابات الادخار:** يحتفظ المودعين في هذه الحسابات بالحق في التصرف فيها في أي وقت وهي تعتبر ادخار بدون فائدة ويستفيد المودع بنسبة متفق عليها مسبقا عند الربح نظير استعمال هذه الأموال في مشاريع استثمارية (بلقاسمي، 2020، صفحة 103)

3-8 الودائع في حسابات الاستثمار:

عرفتها المادة 12 من نفس النظام السابق20-02 بأنها توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق الأرباح"(الجزائر ب، 2024)، وطبقا لنص المادة 55 من التعليمة 03 – 20 يمكن أن تكون حسابات الاستثمار:

-" حسابات مطلقة: هي الودائع الموضوعة في إطار عقد المضاربة دون أي قيود خاصة على البنك فيما يتعلق باستخدام هذه الودائع، حيث يملك المصرف حق الاستثمار في أي مشروع سواء محلي أو خارجي.

- حسابات مقيدة: هي الودائع التي تكون طبق للاتفاق المبرم بين الطرفين أن تحترم الشروط التي يطلبها المودع فيما يتعلق باستخدامها." (بلقاسمي، 2020، صفحة 102)

وعموما يمكن أن نقول أن نجاعة العمليات المصرفية من عدمها تنعكس على النشاط الاقتصادي في بقية القطاعات، فدور البنك هو محور الكبير من النظريات الاقتصادية والأنظمة الاقتصادية وان الأزمات المالية الدورية والاهتمام بالإدماج المالي لجمع الأموال المدخرة خارج دائرة المصارف، ورقابة تداول النقود والاستجابة للطلب العام على المنتجات المالية الشرعية في المجتمع وغيرها تقتضي توسيع دائرة المصارف الإسلامية فلا بد من تنظيم نشاطه وفتح المجال الأوسع للصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر وأهم تحدياتها

لقد تبنت العديد من الدول العربية والإسلامية إصدار تشريعات وقوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي والتي من بينها الجزائر وفي هذا الجزء سنتحدث عن واقع الصيرفة بالجزائر واهم تحدياتها.

1- **واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر** "لقد اقتصرت تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية على خدمات بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 06-12-1990 وفتح أبوابه رسميا في 20-05--1991 وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ثم بعد سنوات طويلة تم إنشاء بنك السلام الذي تم افتتاحه بتاريخ 20-10-2008." (ناصر وبوشرمة، 2009-2010، صفحة 310)

"أما فيما يتعلق بالنصوص التشريعية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية بالجزائر فقد تمثل الأمر من جهة النصوص التشريعية في صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء البنوك برأس مال خاص وكانت نتيجة هذا القانون إنشاء بنك البركة، أما من جهة النصوص التنظيمية فقد عرف القانون البنكي في مجال الصيرفة الإسلامية نظامين صادرين عن مجلس النقد والقرض وهما: النظام 18-02 والنظام 20-02." (مهداوي، 2021، صفحة 139)

وعموما يمكن تلخيص واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض التصريحات لآهل الاختصاص ونذكر منها:

*محافظ بنك الجزائر محمد لوكال حيث قال:"إن بنك الجزائر ليس لديه أي اعتراض على تسويق المنتوج المصرفي الإسلامي في الساحة المصرفية كما تحاول بعض الجهات الترويج له حسب رأيه وذكر إن هناك إرادة مزدوجة معبر عنها من طرف كل من السلطات العمومية والمصارف العمومية من اجل تشجيع وتعميم الأدوات البديلة لصالح إدماج مالي أوسع والذي من شأنه استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف والمكتنزة." (eldjazironline.dz)

*كما صرح الدكتور محمد بوجلال:" أن تجربة الصيرفة الإسلامية بالجزائر تمشي وفق خطى ثابتة ولا توجد مخالفات شرعية لأن النصوص المنظمة للصناعة المالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأفاد الدكتور أن معالم الجدية جسدت في القانون 20-02 الذي صدر في الجريدة الرسمية في 2020/03/24 الذي تزامن معه مباشرة إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء." (httPS;//aliqtisadia hehews.dz)

*صرح بوعلام جبار رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية"ان البنوك الإسلامية ساهمت في تمويل المشاريع بقيمة 200مليار دينار جزائري ما يمثل 3 في المائة من حجم التمويلات ككل." (eldjazironline.dz)

2-أهم تحديات الصيرفة الإسلامية بالجزائر

رغم الإقبال على المنتجات المصرفية الإسلامية ,إلا أن البنوك التي تقدم تلك المنتجات المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون انتشارها وأهم هذه التحديات تتمثل في الآتي:

2-1- **تقنين العمل المصرفي:**"إن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية سيوفر الإطار التشريعي لتنظيم أعمالها بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الإجراءات في:

-إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية

-تشكيل لجنة من خبراء شرعيين واقتصاديين ومصرفيين وتكليفهم بإعداد قانون للمصارف الإسلامية

-الاستفادة من قوانين المصارف في الدول العربية والإسلامية "

وعموما يتوجب تكامل وتعاون جميع الجهات ذات الصلة لإنجاح عمل المصارف الإسلامية. (ناصر و بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية بالجزائر، 2009-2010، ص 311)

- **2-2 تخلف الأسواق المالية والأسواق النقدية** «لا تزال كل من السوق النقدية والمالية متخلفة من حيث هيكلها وكفاءتها كما أن عدد المتدخلين فيها ضعيف جدا ويرجع ذالك إلى تخلف المصرف الجزائري وفرضه قوانين تحول إلى عدم وجود البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق الجزائرية وبورصة الجزائر." (بن زكة و شرون، 2022، صفحة 301)

- **2-3 ضعف البنية التكنولوجية وضعف تدفق الانترنت.**

- **2-4 محدودية المنتجات أو العمليات المالية:** لقد حصر النظام 20-02 المنتجات المالية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في ثمان منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة في حين تم استثناء الصيغ الأخرى التي تتعلق بالقطاع الفلاحي كالمزارعة، المساقاة، والمغارسة. (بلقاسمي، 2020، الصفحات 98-99)

وهناك تحيات أخري متنوعة منها علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك واختلاط الأموال أي اختلاط أموال النوافذ الإسلامية لدى البنوك العمومية فيصبح من الصعب الفصل بين هذه الأموال.

وعموما ما يجدر الاهتمام به هو السعي نحو تحقيق متطلبات الصيرفة الإسلامية بالجزائر لأجل تطويرها وضمان بقاءها نلخصها في النقاط التالية:

- تطوير النظم الفنية والمحاسبية
- استعمال أحدث التكنولوجيات في المصارف الإسلامية
- تنويع وتطوير المنتجات المصرفية
- التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية
- اعتماد نصوص قانونية جديدة للمصارف الإسلامية وإعطائها الحماية القانونية اللازمة.

وخلاصة لكل ماسبق نقول إن الدافع الرئيسي لفتح المصارف الإسلامية هو الرغبة في جذب رؤوس الأموال لزبائن مهمين يطلبون خدمات مصرفية أسلامية غير ربوية والجزائر كغيرها لم تخرج عن هذا السياق فرغبة الحكومة في سحب الأموال المكتنزة لدى غالبية الجزائريين بسبب العزوف عن التعامل مع البنوك التقليدية وهو ما عطل العملية الاقتصادية في الجزائر فالمصارف الإسلامية في الجزائر هي حل اقتصادي وضرورة شرعية.

2-5 العائد أو الربح : تلجأ الصيرفة الإسلامية إلى التمويل بالصيغ ذات العائد الثابت كالمرابحة على حساب الصيغ الأخرى كالمشاركة والمضاربة ذات العائد المتغير , لكون هذه الصيغ تضطره لكشف سجلات مفصلة على أعماله ,بالإضافة لعدم امتلاكه للمشروع إلا بعد فترة طويلة فهي تتميز بالحذر الشديد في اختيار المشاريع الاستثمارية .

2-6 اختلاف هامش الربح بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية : رغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة لدعم الصيرفة الإسلامية في الجزائر , إلا أن عدم تحقيق التوازن بين هامش الربح بين البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية يبقى عائقا كبيرا أمام تطور الصيرفة الإسلامية في بلادنا ,حيث يزيد هامش الربح عن القروض الممنوحة من طرف البنوك الإسلامية عن 7,75% , وهي نسبة مرتفعة مقارنة بتلك المعمول بها في البنوك التقليدية ,وبالتالي فإن هامش الربح المعتمد من طرف البنوك في منح القروض الإسلامية مبالغ فيه (محمودي، 2018) .

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القانون النقدي والمصرفي 09/23

قبل الحديث عن القانون النقد ي والمصرفي، ينبغي دراسة التحولات التاريخية التي عرفها النظام المصرفي الجزائري الذي يعتبر المحور الأساسي لهذا القانون، على مايزيد عن ثلاثة عقود،" فقد شهدت المنظومة المصرفية في الجزائر، وعلى رأسها بنك الجزائر، مراحل مختلفة تماشيا مع طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة " (لعشب، 2006، صفحة 4)

المطلب الأول: التطور التاريخي للنظام المصرفي الجزائري

نتنا ول في هذا المطلب مختلف المراحل التي مرت بها نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري منذ الحقبة الاستعمارية إلى غاية ما بعد الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90.

أولا: النظام المصرفي الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية.

"عند بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830، كانت الجزائر تتميز بنظام نقدي يقل فيه دور النقود،ويعمل بنظام المعدنين (الذهب والفضة)،ولم يقرر التعامل بالفرنك الفرنسي إلا في سنة 1849" (القزويني، 1989، صفحة 49/48)،حيث حاولت السلطات الفرنسية أن تجعل الجزائر امتدادا لها، فقامت بعدة محاولات لإنشاء نظام مصرفي يخدم مصالحها ومصالح المعمرين " كانت آخر محاولة منها لإنشاء مؤسسات مصرفية بالجزائر, وبعد محاولات عديدة باءت معظمها بالفشل ,بتاريخ 1851/08/04 وذلك بإنشاء بنك الجزائر برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك فرنسي،وقد مر هذا الأخير بظروف صعبة نتيجة إفراطه في منح القروض للمعمرين،لأنه كان يعمل لتمويل مشاريعهم،مما جعل السلطات الفرنسية تنقل مقره إلى باريس، وتغير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس سنة 1900 ,وفي سنة 1958 عاد اسمه مجددا بنك الجزائر بعد استقلال تونس وظل يعمل إلى غاية تاريخ 1962/12/31 حيث ورثه ابتداء من اليوم التالي البنك المركزي الجزائري " (القزويني، 1989، صفحة 49/48).

"ولا يمكن القول بأنه كان للجزائر بنك مركزي قبل الإستقلال، وذلك لأن البنك المركزي هو رمز من رموز السيادة الوطنية في كل دولة، بينما كانت الجزائر آنذاك في ظل الاحتلال وإن كان فيها بنك يحمل اسم بنك الجزائر إلا أنه لم يكن أكثر من بنك تابع لفرنسا وفي خدمة أهداف المستعمر." (ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، 2006، صفحة 263)

وبالإضافة إلى بنك الجزائر كانت بنية النظام المصرفي الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية تتضمن شبكة هامة من البنوك التجارية و"عددها 11 بنكا وبنوكا للأعمال وعددها 3 بنوك، ومنشأة لإعادة الخصم، ومؤسسة متخصصة للبنوك الشعبية " (القزويني، 1989) وقد عرفت فترة الخمسينات زيادة نشاط إنشاء مؤسسات ائتمانية فرنسية من كلا القطاعين الخاص والعام وحتى المختلط "كبنك التنمية سنة 1959" (القزويني، 1989، صفحة 54/53).

وعموما فإن النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كان مسخرا لخدمة مصالح المحتلين ذلك أن <"معظم البنوك في هذه المرحلة كانت متخصصة في تمويل نشاطات التنقيب عن البترول، ومناجم الفحم الحديد، وتشجيع الزراعة الاستعمارية، والتجارة الخارجية " (عماري، 2020/2021)، ورغم علله إلا أنه كان بمثابة امتياز للجزائر لم تحض به أي مستعمرة من المستعمرات الفرنسية الأخرى.

ثانيا: نشأة النظام المصرفي الجزائري بعد الإستقلال: مر النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1- مرحلة التأسيس لنظام مصرفي وطني :من 1962 إلى1966.

بعد الاستقلال مباشرة بدأت تظهر بوادر تشكل نظام مصرفي جزائري جديد، وكان ذلك من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى التي كانت متواجدة آنذاك، والتي كانت تابعة لفرنسا ومسخرة لخدمة مصالحها، ولكي تتحكم الدولة الجزائرية في النظام المالي والمصرفي باعتباره أحد اهم المصادر الأساسية للتمويل , اتخذت عدة إجراءات بعد الاستقلال مباشرة في الميدان المصرفي تمثلت في لعشب، 2006، صفحة 30):

*إنشاء البنك المركزي الجزائري BCA:

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون 62-144 المؤرخ في 1962/12/13 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من 1 جانفي 1963 محل بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا وقد خول المشرع للبنك المركزي المهام الأساسية الآتية:

بنك الإصدار: أي أن البنك المركزي يحتكر عملية الإصدار النقدي

بنك الدولة: أي أن البنك المركزي يتولى مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة.

بنك البنوك: أي أنه يتابع ويراقب السيولة لدى البنوك الأولية

بنك الصرف: أي أنه يقوم بتسيير احتياطات العملة الصعبة

*فصل الخزينة العمومية للدولة الجزائرية عن نظيرتها الفرنسية وقد كان ذلك في 29 أوت 1962 (عماري، 2020/2021، صفحة 15)

*تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP: بتاريخ 10 أوت 1964، وتمثلت مهامه في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو تمويل بناء السكنات، (عماري، 2020/2021، صفحة 15).

*إصدار عملة وطنية وهي الدينار الجزائري عام 1964 وعلى أساس غطاء ذهبي يعادل0.18 غرام من الذهب للدينار الواحد (القزويني، 1989، صفحة 56).

2-مرحلة تأميم البنوك الأجنبية: من 1966إلى 1967.

تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية التي ورثتها الجزائر عن فرنسا " حيث ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري نظاما بنكيا يتكون من عدد من البنوك يتجاوز العشرين بنكا " (لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، 2015، صفحة 323).

حيت اتخذ قرار تأميم شبكة البنوك الأجنبية سنة 1966 لتحل مكانها بنوك جزائرية ممولة برأس مال جزائري 100 ٪، ويعود سبب تأميم هده البنوك إلى رغبة الجزائر في إنشاء نظام مصرفي وطني مستقل يخدم الاقتصاد الجزائري وغير تابع لفرنسا، إضافة إلى قيام هده البنوك الأجنبية بعمليات تهريب للأموال خارج الوطن، وامتناع هده الأخيرة عن تمويل المؤسسات العمومية الجزائرية، ونتيجة لهذا القرار ظهرت البنوك التجارية التالية:

- **البنك الوطني** الجزائري: **BNA** (لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، 2015، صفحة 188)

أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13جوان 1966، بمقتضى الأمر رقم 178/66 وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، وقد جاء بعد تأميم البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس (CFAT)، القرض الصناعي والتجاري (CIC)، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا (BNCIA)، وبنك باريس وهولندا (BPPB) وأخيرا مكتب معسكر للخصم (CEM)

وباعتبار البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا تقليديا، فهو يقوم بجمع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تمويل القطاعات الاقتصادية العمومية سواء كانت زراعية أو صناعية.

- **القرض الشعبي الجزائريCPA:** (لطرش، نقنيات البنوك، 2005، صفحة 189) (حدانة، 2020-2021، صفحة 12)

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966، وقد تأسس على أنقاض المصارف الشعبية التالية: البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر(BPCIA)، والبنك الشعبي التجاري والصناعي بقسنطينة (BPCIC)، والبنك الشعبي التجاري والصناعي بوهران (BPCIA)، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي(BRCP)، ثم أدمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي: شركة مرسيليا للقرض (SMC) والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك (CFCB)، وأخيرا البنك الجزائري المصري (BAM).

يقوم القرض الشعبي الجزائري بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا ومنح القروض القصيرة ثم القروض المتوسطة ابتداء من 1971، وتبعا لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح قروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي.

- **البنك الخارجي الجزائري BEA:** (لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، 2015، صفحة 334)

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967، بموجب الأمر 67-204 ليصبح ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه وفقا لقرار تأميم القطاع المصرفي، لتتم بدلك الحلقة الأخيرة لتأميمات البنوك الأجنبية، وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي:

القرض الليوني (CL) والشركة العامة (SG) وقرض الشمال (CN) والبنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط (BIAR) وبنك باركليز (BBL).

ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية التقليدية كجمع الودائع الجارية إلى جانب التكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية كتقديم القروض للمستوردين وتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم كما يقوم بتمويل العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونا طراك وشركات الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية وقطاعات اقتصادية أخرى.

ويمكن القول أنه خلال هده المرحلة قد تم تأسيس عدد من البنوك التجارية التي تعتبر النواة الصلبة للنظام المصرفي الراهن.

2- النظام المصرفي الجزائري من 1970-1985

أدخلت السلطات النقدية والحكومية في الجزائر إصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية وتماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة فقد تم على إثرها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر مصرفين تجاريين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما كل من البنوك التجارية التالية:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

"تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 16-03-1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأس مال قدره مليار دينار جزائري " (حدانة، 2020-2021، صفحة 16)، وهو بنك تجاري يمكنه جمع الودائع الجارية أو لأجل، بالإضافة إلى منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، هدفها تكوين رأس مال ثابت باعتباره بنكا للتنمية

وقد تخصص هذا البنك في منح القروض للقطاع الفلاحي وتمويل أنشطة الإنتاج الفلاحي، وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع، وكذا تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.

- **بنك التنمية المحلية BDL:**

"تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم، 85-85 المؤرخ في 30 -04-1985 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، برأس مال قدره نصف مليار دينار، ومقره خارج العاصمة في سطاوالي ولاية تيبازة، وهي خاصية ينفرد بها عن باقي البنوك الأخرى " (القزويني، 1989، صفحة 62)

وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، حيث يقوم بسائر العمليات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية كجمع الودائع ,ومنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية والجهوية التي تعمل تحت وصاية البلديات والولايات , وكذا القيام بعمليات القروض الرهنية

- نلاحظ من خلال متابعة تطور النظام المصرفي الجزائري أنه يتغير تدريجيا تبعا لتغير المراحل والظروف، ويمكن القول إن التكييفات التي تدخل من حين لآخر على هذا النظام لهي دليل على عدم

الإستقرار على صورة نهائية واحدة، فتطلب ذلك إدخال إصلاحات عميقة تعيد لهذا النظام صلاحياته ووظائفه الأساسية.

ثالثا: المؤسسات المصرفية في الجزائر بعد إصلاح 1990.

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 من بين أهم النصوص التي شرعت للإصلاحات المصرفية والاقتصادية بصفة عامة في الجزائر,، ويتضمن هذا القانون بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي من أجل إنجاح الإصلاحات أولا، وضمان تمويل كفء للإقتصاد الوطني. ويعتبر بمثابة نقطة تحول كبيرة في مسار النظام المصرفي الجزائري .

ومن بين أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 أنه سمح ولأول مرة للمصارف الأجنبية أن تمارس نشاطها في الجزائر، كما سمح بإنشاء مصارف خاصة ووطنية.

ومن أهم الاعتمادات الممنوحة للمؤسسات المصرفية , والتي دعمت البنوك الموجودة سابقا، تلك الممنوحة للبنوك الإسلامية والتي سنركز عليها في دراستنا هذه، حيث تم إنشاء الفروع والبنوك الإسلامية التالية:

– **بنك البركة:** لقد تم تأسيس بنك البركة في 20 ماي 1991، بعد ثلاثة أشهر فقط بعد صدور قانون النقد والقرض، وهذا البنك هو عبارة عن مؤسسة مشتركة بين القطاع العام والخاص جزائرية سعودية، يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بينما يمثل الجانب السعودي شركة دلّة البركة القابضة الدولية وهي شركة سعودية مقرها البحرين، وقد تم توزيع حصص رأس المال بشكل يعطي الأغلبية للجانب السعودي ب 56٪ بينما تعود ملكية 44 ٪ من رأس المال للجانب الجزائري (لطرش، نقنيات البنوك، 2005، صفحة 203)

"وبنك البركة هو أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، وأول بنك خاص برأس مال مختلط، تم تأسيسه في سياق الإصلاحات المصرفية التي عرفتها الجزائر قصد التحول إلى اقتصاد السوق " (فريال، 2021/2022، صفحة 202) "حيث يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية غيرأن نشاطه خاضع إلى قواعد الشريعة الإسلامية " (ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، 2006، صفحة 260)

– تطورت أعمال بنك البركة الذي يقع مقره بالجزائر العاصمة تطورا محسوسا في مجال التمويل غير الربوي، حيث أصبح يملك العديد من الفروع عبر التراب الوطني وعددها "34 فرعا سنة 2023" (البركة، 2023)، ومجموعة من الشركات التي يساهم في رأسمالها .

مصرف السلام –الجزائر:" تم اعتماد مصرف السلام الجزائر من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته ووفقا للقوانين الجزائرية " (الجزائر)، وتضبط معاملات مصرف السلام –الجزائر هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والإقتصاد.

المؤسسة العربية المصرفية: "تأسست عام 1998 وتقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع بنك(ABC) بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات."(فريال،2021/2022،صفحة202)

النافذة الإسلامية لبنك الخليج

يقصد بشباك الصيرفة الإسلامية حسب نص المادة 17 من النظام رقم 02/20 "هوهيكل ضمن

البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية" .

و"من أوائل البنوك التجارية في الجزائر التي بادرت بفتح نوافذ إسلامية بالموازاة مع أنشطتها التقليدية بنك الخليج الجزائر ,الذي تأسس في 15 ديسمبر 2003 ,وقد قدم قروضا إسلامية بنسبة 22٪ .

(جامعةمناصرة، 2023، صفحة 276)".

– كما قدم بنك ترست الجزائر هو الآخر تمويلا إسلاميا بصيغة المرابحة من خلال نافذته الإسلامية , وقد سمحت الحكومة للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية بدءا من سنة 2017 ,بداية بالقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية للمساهمة في زيادة الادخار المحلي وتوفير التمويل.

المطلب الثاني: ماهية القانون النقدي والمصرفي 09/23.

حيث سنتناول في هذا المطلب مفهوم القانون النقدي والمصرفي، ومضمونه وهيكله

أولا: مفهوم القانون النقدي والمصرفي:

يعرف القانون النقدي والمصرفي رقم09/23 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 هـ الموافق لـ 21 جوان 2023 م حسب بنك الجزائر بأنه: "الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر وتحديد صلاحياته وعملياته، ينظم القانون تكوين وصلاحيات المجلس النقدي والمصرفي، ويحدد مهام اللجنة المصرفية على وجه الخصوص "

ويعتبر القانون النقدي والمصرفي أو مايطلق عليه سابقا قانون النقد والقرض أهم مصدر تشريعي والنص المرجعي الأساسي الذي يؤطر نشاط البنوك في الجزائر.

– "يتضمن القانون النقدي والمصرفي 09/23 النصوص الأساسية المطبقة في هذا المجال، وهو النص التشريعي الأساسي بعد إلغاء الأمر 11/03، وقد جاء هذا القانون في 164 مادة تضمنت أحكاما عديدة منها: الأحكام المتعلقة بالعمليات المصرفية " (نادية، 2023/2024، صفحة 4)

ثانيا: مضمون القانون النقدي والمصرفي 09/23.

يعتبر صدور القانون النقدي والمصرفي 09/23 في 21 جوان 2023 بمثابة تواصل لعملية الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر منذ ظهور قانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990، ويمكن توضيح مضمون هذا القانون من خلال النقاط التالية:

***تغيير اسم القانون**

لم يعد القانون يحمل اسم قانون النقد والقرض كما جاء في القانونين السابقين 10/90 لسنة 1990 والأمر 11/03 لسنة 2003، وإنما أصبح يسمى القانون النقدي والمصرفي وهذا أفضل وأكثر دلالة في نظر الكثير من الخبراء للخروج من كلمة القرض التي ترجمت ترجمة ضيقة من الكلمة الفرنسية crédit.

***تعزيز استقلالية البنك المركزي وحوكمته**

يعزز هذا القانون استقلالية بنك الجزائر حيث اقترح إعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة خمس سنوات، وهو مايمثل رجوعا لما كان عليه الأمر في قانون النقد والقرض 10/90

وقد حددت المادة 22 من القانون النقدي والمصرفي تشكيلة مجلس إدارة بنك الجزائر ويتكون من (المصرفي، 2023، صفحة 6):

– المحافظ رئيسا – نواب المحافظ

– أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

*** توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي:(مجلس النقد والقرض سابقا)**

أضاف القانون 09/23 للمجلس النقدي والمصرفي وبصفته سلطة نقدية صلاحيات جديدة بغرض مواكبة التحولات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية، ويمكن تلخيص أهم هذه الصلاحيات الجديدة فيما يلي (المصرفي، 2023، صفحة 12):

-منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذا الخدمات المصرفية.

-إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسلامتها.

-المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، وكذا المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية، ومزودي خدمات الدفع.

- قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، إضافة إلى مزودي خدمات الدفع.

- شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال.

- شروط اعتماد وإنشاء مزودي خدمات الدفع، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال وكذا كيفيات إبرائه، وحماية زبائنهم وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم.

*** تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية:**

يعتبر النظام رقم 02/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال، وقد تضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية،والذي ألغي بنص النظام رقم02/20 المؤرخ في 15 ما رس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث استعمل مصطلح الصيرفة الإسلامية بدلا عن الصيرفة التشاركية ولأول مرة، ثم جاءت "التعليمة 03/20 في 02 أفريل 2020 المعرّفة للمنتجات المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية " (حوحو، 2020).

إلا أن القانون النقدي والمصرفي 09/23 رسخ للصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وشروط ممارستها من خلال عدة مواد متفرقة وعددها 10 مواد، من أهمها المواد 71-72-73 من نفس القانون كما أتاح تكييف أدوات تدخل البنك المركزي على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية، وعززها من خلال تعيين شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية في المجلس النقدي والمصرفي، وهذا سيجعل السياسات تراعي خصوصيات المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، كما أجبر القانون 09/23 تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر.

***استحداث لجنة الإستقرار المالي:**

تم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات، و"يقصد بالاستقرار المالي الاستقرار المشترك للمؤسسات المالية الرئيسية إضافة إلى الأسواق المالية التي تعمل فيها حيث تعمل هذه اللجنة عن طريق السياسة الاحترازية الكلية على السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف النظامية التي يمكن أن تهدده وتعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة " (المصرفي، 2023، صفحة 24)

***إنشاء اللجنة الوطنية للدفع:**

تؤسس اللجنة الوطنية للدفع لدى بنك الجزائر، وتتمثل مهمتها الأساسية في وضع مشروع الإستراتيجية .الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، وبالتالي تعزيز المعاملات المصرفية وتقوية الشمول المالي

***رقمنة النشاط المصرفي والنقدي:**

اتجهت الجزائر إلى رقمنة النشاط المصرفي بهدف مواكبة التطور الحاصل في ظل الانفتاح الاقتصادي وذلك عن طريق:

***الدينار الرقمي الجزائري:** حيت تم إدخال الشكل الرقمي للعملة النقدية ممثلة في الدينار الرقمي الجزائري، وقد ورد ذلك في المادة الثانية من القانون النقدي والمصرفي والتي جاء فيها " تتكون العملة النقدية في شكلها المادي من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية، ويمكن أن تأخذ شكلا رقميا، وتسمى العملة الرقمية للبنك المركزي (الدينار الرقمي الجزائري) ". والمادة الرابعة والسبعون التي تعتبر العملة الالكترونية من وسائل الدفع وقد نصت على "تعتبر وسائل الدفع، كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل، بما في ذلك العملة الإلكترونية "(سليماني، 2023)، ووفق العديد من الخبراء فإن إصدار الدينار الرقمي الجزائري سيساعد الجزائر على الانفتاح على الاقتصاد الرقمي،والدخول إلى مجال الدفع الالكتروني، في وقت تعاني فيه الجزائر من قدم الأساليب التسييرية التي تعود لتسعينيات القرن الماضي،والبنك المركزي هو من سيتولى إصدار الدينار الرقمي على عكس البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى التي لانعلم من يصدرها، مما يجعل قيمتها عرضة للتلاعب، ومنه فإن الدينار الرقمي الجزائري من شأنه أن يزرع الثقة لدى المستثمرين.

أما عن قدرة الدينار الرقمي عن دعم العملة النقدية، فإن هذه الخطوة ستساهم في محاربة التضخم،بحيث ستنخفض الكتلة المالية النقدية عبر اعتماد معاملات مالية غير مادية في التجارة،أي أنها تسمح برفع الكتلة النقدية دون الطبع المادي للنقود،كما ستصبح هذه المعاملات أكثر شفافية بين المتعاملين، كما قد يساعد الجزائريين على التخلي عن العملات مجهولة المصدر، ويعتبر إطلاق الدينار الرقمي عاملا مهما في تهيئة البيئة للانخراط في المنظومة المصرفية العالمية،حيث سيزيد من انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج، ويضفي المزيد من المرونة على حركة التحويلات من وإلى الخارج مما سيساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك والمؤسسات المالية للاستثمار في الجزائر.

- **إنشاء البنوك الرقمية:** منح القانون النقدي والمصرفي الجديد لمجلس النقد والصرف صلاحية الترخيص لإنشاء بنوك رقمية والتي ستساهم بقدر كبير في تطوير العمليات البنكية الالكترونية في الجزائر، حيث ورد في المادة تسعون من القانون النقدي والمصرفي مايلي "يرخص المجلس بإنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية، تحدد كيفيات وشروط ممارسة أنشطتها وكذا العمليات التي تجريها عن طريق نظام ". "وقد ورد في العدد 18 من الجريدة الرسمية الصادر في 13 مارس 2024 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر الحديث عن البنوك الرقمية حيث حدد الحد الأدنى لرأس مال البنك الرقمي بـ: 10مليار دينار جزائري " (ناصر، 2024).

فالبنوك الرقمية (نادية، 2023/2024، صفحة 11)"هي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع الكترونية على الانترنت لتقديم نفس خدمات البنوك التقليدية من سحب ودفع وتحويل،دون انتقال العميل إليها و تعمل تحت رقابة البنك المركزي،وتختلف المصطلحات التي تطلق على البنوك الرقمية،فقد يطلق عليها اسم البنوك الالكترونية، وجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الانترنت سواء كان في المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يرغبه ويعبر عنها أيضا بالخدمات المالية عن بعد، غير أن المشرع الجزائري في القانون 09/23 ذكرها تحت مسمى البنوك الرقمية ".

إن إنشاء البنوك الرقمية سيتسبب في ظهور طفرة في نظم تسوية المدفوعات خاصة في الصفقات التجارية، والتي تأتي على رأسها التحويلات النقدية وهذه الطفرة لن تكون بمضمون هذه النظم بل بطريقة إجرائها.

ويمكن القول إن التكنولوجيا المالية بصفة عامة تلعب دورا مهما في تعزيز الشمول المالي الرقمي، ولضمان استفادة المواطنين من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام دفع متطور، وبنية تحتية مادية جيدة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين من خلال إعطاء أهمية قصوى للأمن المعلوماتي المصرفي، ويجب أيضا تنويع الخدمات المالية الرقمية بحيث تلبي احتياجات كل الفئات، خاصة مستعملي هذه الخدمات.

ثالثا: هيكل النظام النقدي والمصرفي على ضوء القانون النقدي والمصرفي 09/23.

***هيكل النظام النقدي:** لقد جاء القانون 09/23 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في الجزائر ويتكون من (مختار، 2023، صفحة 288):

- بنك الجزائر
- المجلس النقدي والمصرفي (مجلس النقد والقرض سابقا)
- اللجنة المصرفية
- لجنة الاستقرار المالي
- اللجنة الوطنية للدفع

بالإضافة إلى لجنة ومصالح يديرها بنك الجزائر وهي:

- لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في إدارتها مع بنك الجزائر
- مركزية المخاطر للمؤسسات والأسر
- مركزية المستحقات غير المدفوعة

ومما تجدر الإشارة إليه في الهيكل الجديد للنظام النقدي في الجزائر في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23 , أنه تم ولأول مرة إدخال شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية في تشكيلة مجلس النقد والصرف (المادة 61 من القانون) مما يعكس جدية توجه السلطات المالية في الجزائر نحو اعتماد وتطويرالصيرفة الإسلامية وإضفاء الطابع القانوني على العمليات التابعة لها.

***هيكل النظام المصرفي:** (نادية، 2023/2024، الصفحات 14-16)

يعتمد هيكل النظام المصرفي على مستويين (درجتين) :

الدرجة الأعلى: بنك الجزائر

الدرجة الأدنى: تتشكل من البنوك التجارية العمومية والخاصة، المؤسسات المالية، والفروع الأجنبية

وعليه المؤسسات المصرفية في ظل قانون النقد والصرف 09/23 هي:

- **بنك الجزائر:** جاء في المادة التاسعة من القانون النقدي والمصرفي " بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير "، ورأس ماله مملوك كلية للدولة، مقره في الجزائر العاصمة، وبإمكانه أن يفتح فروعا ووكالات في كل الولايات، في أي مدينة يرى فيها ضرورة لذلك.

يمثل بنك الجزائر قمة هرم النظام المصرفي الجزائري ويعتبر الملجأ الأخير للإقراض كما يقوم بمراقبة عمل البنوك التجارية ويتعامل حصرا معها أي أنه لايتعامل مع الأشخاص الطبيعية لذلك يدعى **بنك البنوك**، كما يعد الجهة الوحيدة التي يخول لها مسؤولية إصدار النقد وتغطيته لذلك يطلق عليه أيضا **بنك الإصدار**، وهو المسؤول عن وضع السياسة النقدية للبلاد، كما يمسك حسابات الحكومة ويقبل ودائعها ويقرضها في حالات محددة وهو مستشارها في المسائل النقدية لذلك يسمى **بنك الحكومة**.

- **البنوك التجارية:** هي أشخاص معنوية تتخذ شكل شركة مساهمة غرضها الأساسي القيام بالعمليات المصرفية الموصوفة في المواد من 75 إلى 82 من القانون النقدي والمصرفي 09/23 وهي :
  - تلقي الأموال من الجمهور
  - عمليات القرض
  - وضع وسائل الدفع تحت تصرف الجمهور
  - العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

*"يبلغ عدد البنوك الجزائرية حاليا عشرون(20) بنكا، منها ستة (6) بنوك عمومية مضافا إليها البنك الجديد(البنك الوطني للإسكان) والباقي بنوك أجنبية أو مختلطة، والقطاع المصرفي العام بقي مسيطرا

على السوق المصرفية بنسبة كبيرة منذ إصدار قانون النقد والقرض 10/90 لسنة 1990، والذي سمح بتأسيس بنوك خاصة وأجنبية في الجزائر، ولايزال هذا الوضع إلى يومنا هذا حيث تستحوذ البنوك العمومية على مايقارب 85 ٪ من السوق المصرفية الجزائرية" (ناصر، 2024)

"أما البنوك الإسلامية فلا تتعدى حصتها نسبة 3٪ من إجمالي النشاط المصرفي في الجزائر" (فريال، 2021/2022، صفحة 208)

-**المؤسسات المالية:** المؤسسات المالية هي أشخاص معنوية تقوم بكل العمليات المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، ولا يمكنها أيضا إدارة وسائل الدفع , أو وضعها تحت تصرف زبائنها, ولقد نصت على ذلك المادة 78 من القانون النقدي والمصرفي 09/23 حيث جاء فيها "لايمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من الجمهور، ولا إدارة وسائل الدفع , أو وضعها تحت تصرف زبائنها "

ومعنى ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض، الصرف، المضاربة، الاستثمار على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل ودائع الجمهور ودون إصدار وسائل الدفع أو إدارتها، فمصدر أموالها هو رأس مالها وقروض المساهمين.

-**الفروع الأجنبية:** من بين الصلاحيات الممنوحة للمجلس النقدي والمصرفي في القانون 09/23 تحديد شروط فتح مكاتب أو فروع تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر المادة (64) وأن يخضع فتح هذه الفروع لترخيص من المجلس المادة(92)، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل المادة (93)، ويشترط أن يساوي رأس مال الفروع الأجنبية الحد الأدنى المطلوب لفتح بنك أو مؤسسة مالية.

***أهداف القانون النقدي والمصرفي 09/23** (مختار، 2023)

جاء هذا القانون لتحقيق جملة من الأهداف والتي تعكس الطموح الكبير للجزائر وأبرزها:

-مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية عن طريق تكييف النظام النقدي والمصرفي لمواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي.

- إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف من أجل إنشاء شبكة وطنية واسعة لمكاتب الصرف.

- العمل على زيادة مصادر تمويل الاقتصاد الوطني

- تعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي بالعمل على تطوير استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية

- إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لتصبح أكثر فاعلية

- إضفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية وتوفير أهم مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكييف القوانين بما يتلاءم منتجات الصيرفة الإسلامية

- توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية وهو الدينار الجزائري الرقمي الذي يصدره بنك الجزائر.

المطلب الثالث: علاقة القانون النقدي والمصرفي 09/23 بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

سنتناول في هذا المطلب أهم المواد التي تطرقت للصيرفة الإسلامية في القانون 09/23، ثم أهم التعديلات التي جاء بها القانون حول تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أولا: أهم المواد التي تطرقت للصيرفة الإسلامية في القانون 09/23 (والمصرفي، 2023)

يعتبر القانون رقم 09/23 المؤرخ في 23 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي أول قانون مصرفي يعتمد الصيرفة الإسلامية بشكل رسمي خاصة المواد 71-72-73، حيث نالت نصيبا معتبرا منه، والذي نص بشكل صريح وواضح على تعزيز ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية، وتسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بهذا النوع من الصيرفة، وفيما يلي أهم المواد التي تطرقت للصيرفة الإسلامية في هذا القانون:

***المادة 71:** تناولت هذه المادة تعريفا دقيقا للصيرفة الإسلامية حيث جاء في نص المادة "تعتبر في مفهوم هذا القانون، عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية "

***المادة 72:** أشارت هذه المادة إلى الجهات التي يحق لها ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية والتي قد تكون بنكا أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا.

وقد تكون بنكا أو مؤسسة مالية من خلال هيكل يسمى "شباك "يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

كما جاء في نص هذه المادة أن اعتماد المصارف والمؤسسات المالية التي ترغب في ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا، يخضع لأحكام المواد من 89 إلى 104 من هذا القانون.

***المادة 73:** أكدت هذه المادة على أن تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتطلب الحصول على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، الصادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، ويتطلب أيضا موافقة بنك الجزائر، وهو تأكيد لما ورد في النظام 02/20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

كما ورد ذكر الصيرفة الإسلامية في مواد متفرقة أخرى من هذا القانون وهي:

***المادة 36:** نصت هذه المادة على أنه على البنك المركزي أن يتخذ التدابير التي تسهل تقديم الخدمات المصرفية، ومن بين هذه التدابير ضرورة تشجيع التواجد المنظم لشبابيك البنوك والمؤسسات المالية عبر كامل التراب الوطني، قصد تشجيع الشمول المالي.

***المادة 44:** جاء فيها مايلي" يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل عملية خاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية كما يمكنه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية المتعلقة على وجه الخصوص بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر عن طريق نظام خاص يصدره بنك

الجزائر ".

تشير هذه المادة إلى ضرورة مراعاة خصوصية الصيرفة الإسلامية في الرقابة وتطبيق أدوات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي، لأن تطبيق البنك المركزي لأدوات رقابة خاصة بالبنوك الإسلامية، أو إعفائها من بعض تلك الأدوات، قد يثير حفيظة البنوك الأخرى، أما الآن فالبنك المركزي يملك الرخصة القانونية لذلك.

***المادة 61:** تتعلق هذه المادة بتحديد تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي حيث نصت على أنه من بين أعضائه شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية.

* **المادة 68:** اعتبرت هذه المادة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من بين العمليات المصرفية الأخرى كتلقي أموال من الجمهور وعمليات القرض.

***المادة 134:** نصت هذه المادة على أن العلاوات المتعلقة بودائع العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية تحسب وتدفع بشكل منفصل.

***المادة 158:** تنص هذه المادة على أنه من بين أعضاء لجنة الاستقرار المالي ممثل واحد من درجة عليا عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مختص في الصيرفة الإسلامية.

*** ثانيا: التعديلات التي جاء بها القانون النقدي والمصرفي 09/23 حول تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر.**

هذه التعديلات:

- تحديد تعريف دقيق وواضح لعمليات الصيرفة الإسلامية.
- الترخيص لبنك الجزائر بتكييف سياسته النقدية وفقا لخصوصية الصيرفة الإسلامية .
- إنشاء هيئة شرعية للرقابة على الصيرفة الإسلامية.
- وضع ضوابط جديدة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية.
- توسيع نطاق المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.
- تشجيع الإستثمار في الصيرفة الإسلامية.

وتهدف هذه التعديلات إلى:

- تعزيز الشفافية والرقابة على الصيرفة الإسلامية.
- جذب المزيد من الاستثمارات للقطاع.

ويتوقع ان تساهم هذه التعديلات في:

- تنمية وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- جذب المزيد من المتعاملين.
- تعزيز الشمول المالي.

خلاصة الفصل الأول

إن الأزمات المالية والاقتصادية التي تشهدها معظم الدول أرجعها مختلف المنظرين الاقتصاديين والمفكرين والباحثين في الشؤون الاقتصادية الى التعامل بالفائدة اخذا وعطاء , فجاءت المصارف الاسلامية كحل بديل للبنوك التقليدية الربوية لأجل الحد من تلك الازمات ومحاولة القضاء عليها نهائيا والسبب في ذلك هي النتائج الاقتصادية المبهرة التي حققتها الدول التي لاتعمل بنظام الفائدة , وبمعنى أصح التي طبقت نظام الصيرفةالاسلامية ,والجزائركغيرها من الدول خطت هذه الخطوة لحماية ا قتصادها من الأزمات , فأولت اهتماما كبيرا بالمصارف الاسلامية ودليل ذلك مختلف التشريعات والتنظيمات القانونية التي أصدرتها للمضي نحو تفعيل وتجسيد معالم الصيرفة الاسلامية ,والتي كان أهمها نظام بنك الجزائر 20-02 الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية والشاملة نحو نظام مالي مصرفي يطبق مختلف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية , ليليه مباشرة القانون النقدي والمصرفي 23-09 الذي استمر في مواصلة الاصلاحات المالية والمصرفية والتوجه التام نحو تمويل إسلامي بعيدا عن الربا وتصديقا لقوله تعالى: "اَلذِينَ يَاكُلُونَ اَلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الذِے يَتَخَبَّطُهُ اُلشَّيْطَٰنُ مِنَ اَلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٰٓاْ إِنَّمَا اَلْبَيْعُ مِثْلُ اُلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ اَللَّهُ اُلْبَيْعَ وَحَرَّمَ اَلرِّبَوٰاْ" الاية 275 من سورة البقرة الجزء 3 الصفحة 47

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لواقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23

تمهيد

من أجل تسليط الضوء على واقع وآفاق البنوك الإسلامية في الجزائر لا يكفي التعرض للجانب النظري فقط للإحاطة بكل جوانب الموضوع بل يجب دعمه بدراسة ميدانية للحصول على نتائج دقيقة لأنها أكثر صلة بالواقع.

وسنتعرض في هدا الفصل أولا للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية من خلال إيضاح الطريقة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل ومناقشة المخرجات واختبار الفرضيات.

وبغية ربط الدراسة النظرية بالواقع , وقع اختيارنا على وكالة بنك البركة بولاية المسيلة كدراسة ميدانية للتعرف على مدى تأثير القانون النقدي والمصرفي 09/23 على عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم هدا الفصل إلى مبحثين،حيث تطرقنا في المبحث الأول للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية وأدواتها،وفي المبحث الثاني سنتطرق الى المخرجات واختبار الفرضيات وفق أسلوب المقابلة باعتماد برنامج nvivo لدراسة تأثير المتغير المستقل وهو القانون النقدي والمصرفي على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر باعتباره متغيرا تابعا.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

تتطلب كل دراسة منهجية علمية أدوات بحثية تساعد الباحث على الوصول إلى أهداف الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

1- **التعريف بمجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع البحث في البنوك الإسلامية بولاية المسيلة، وهي البركة بنك Baraka Bank، والسلام بنك Essalam Bank ، ولقد تم اختيار عينة قصدية، تتشكل من مدير بنك البركة .

2- **الأدوات المستخدمة في الدراسة:** تم الاعتماد في هده الدراسة على أداة من أهم وأبرز أدوات البحث والتقصي العلمي وهي أداة المقابلة، نظرا لتوافقها مع أهداف الدراسة الميدانية، وهي الحصول على أكبر قدر من المعلومات والبيانات التي تتسم بالدقة والوضوح، بالغضافة إلى أن هذه الأداة تضمن التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث ومن خلال استجوابه تسحب منه معلومات يتم بواسطتها التحقق من فرضيات البحث، وقد تكون هذه المقابلة موجهة (مقننة) أو نصف موجهة (نصف مقننة) أوحرة(غيرمقننة)، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المقابلة نصف الموجهة حيث تقوم على طرح مجموعة متتابعة ومترابطة من الأسئلة وبترتيب يتلاءم مع أهداف وفرضيات الدراسة.

3- **الخطوات الرئيسية للدراسة الميدانية باستعمال تقنية المقابلة.**

***المرحلة الأولى:** مرحلة الإعداد ويتم خلالها

–تحديد مشكلة البحث والهدف منه والإطار النظري لموضوع البحث وفرضياته.

–ترجمة الهدف العام من البحث وترجمة الفرضيات إلى سلسلة من الأهداف تصاغ منها أسئلة المقابلة.

* **المرحلة الثانية:** مرحلة تصميم دليل المقابلة

دليل المقابلة: هو أداة المقابلة ويتضمن كل الأسئلة التي سيتطرق إليها الباحث أثناء الاستجواب، حيث تترتب هده الأسئلة بطريقة معينة تخضع لترتيب فرضيات البحث، وتتفرع عن الأسئلة الرئيسة أسئلة فرعية ترتبط بالمؤشرات.

***المرحلة الثالثة:** ويتم فيها التحقق من النتائج الكيفية إحصائيا من خلال معالجة كلام المستجوب في المقابلة وتحويلها إلى بيانات كيفية، ونستخدم في هذه المرحلة برنامج التحليل الكيفيNvivo.

***المرحلة الرابعة:** يتم فيها استخلاص النتائج المتوصل إليها ومناقشتها، ثم استنباط أهم التوصيات، واستشراف آفاق البحث المستقبلية.

4– مناخ المقابلة: ويقصد به الظروف التي تمت فيها المقابلة وطريقة سيرها وأهم عناصرها وسنلخص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مناخ المقابلة نصف الموجهة

المدير	تاريخ ومدة وطبيعة المقابلة	طبيعة التسجيل	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية
المؤهل العلمي: ليسانس علوم مالية الخبرة :21سنة **مكان العمل:** بنك البركة فرع ولاية المسيلة	**تاريخ المقابلة:** 15ماي 2024 لقاء مباشر تم على الساعة العاشرة صباحا **مدة المقابلة:** ساعة ونصف	تسجيل صوتي للأجوبة	كان الاستقبال جيدا وتم في مكتب المدير حيث تم شكره على حفاوة الاستقبال وإطلاعه على موضوع البحث وأهدافه.	– التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال بنك البركة فرع ولاية المسيلة. – معرفة مدى تأثير القانون النقدي والمصرفي 09/23 على مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبتين

الهدف من إدراج هدا الجدول هو التأكيد على مصداقية المعلومات التي تم جمعها وإيضاح الظروف التي تمت فيها المقابلة من حيث ذكر:

–التاريخ الذي أجريت فيه – التوقيت – المدة المستغرقة خلال المقابلة – طريقة تسجيلها

– مكان إجرائها – الأهداف المتوخاة منها.

كما يهدف إلى التدليل على استخدام هذه الأداة (المقابلة) ومدى مصداقية البيانات التي تم جمعها، وكذا إيضاح المناخ الذي تمت فيه المقابلة، من حيث تاريخها، توقيتها، الزمن المستغرق فيها، طريقة تسجيلها، مكان إجرائها، والأهداف المتوخاة منها.

ثالثا –خطوات الدراسة وفق برنامج nvivo (برمجية تحليل البيانات الكيفية)

–**التعريف بالبرنامج:** برنامج Nvivo أو برمجية تحليل البيانات الكيفية هوبرنامج لتحليل المقابلات حيث يقوم بجمع وتحليل وتنظيم محتوى المقابلات والمناقشات الجماعية والدراسات الإستقصائية والملفات الصوتية، يساعد هذا البرنامج على تخزين المعلومات والبيانات البحثية وإدارتها واستعراضها وقراءتها بشكل سهل وميسر للمرحلة النهائية من البحث وهي كتابة النتائج ومناقشتها، ولاستخدام هذا البرنامج نتبع الخطوات التالية:

***استيراد البيانات:** يتم في هذه الخطوة تفريغ محتوى المقابلة التي يتم تسجيلها صوتيا بصورة كتابية في ملفات word بالعربية، ثم بعد ذلك نقوم بتحويلها إلى ملف pdf وإدخالها في برنامج nvivo.

***ترميز البيانات:** ويتم في هذه الخطوة تقسيم إجابة المبحوث الى عدة أقسام يشكل كل واحد منها عقدة، بحسب متغيرات الدراسة وأبعادها الأساسية، ويتم ترميزها بحيث تتعلق كل عقدة بفرضية من فرضيات الدراسة.

- ✓ **العقدة الأولى:** تحتوى على الفرضية الرئيسية الأولى " ساهم القانون النقدي والمصرفي في تحقيق آفاق الصيرفة الإسلامية بشكل مقبول .".
- ✓ **العقدة الثانية:** تحتوي على الفرضية الفرعية الأولى " تعمل المصارف الإسلامية في ظل واقع تسوده منافسة غير عادلة مع البنوك التقليدية".
- ✓ **العقدة الثالثة:** تحتوي على الفرضية الفرعية الثانية " ساهمت مرونة القوانين الجزائرية وخاصة القانون 09/23 في التحول نحو الصيرفة الإسلامية بشكل مقبول .
- ✓ **العقدة الرابعة:** تحتوي على الفرضية الفرعية الثالثة " تتطلع المصارف الإسلامية إلى الاستفادة من دعم النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ ***تحليل البيانات واستخراج النتائج:** وهي الخطوة الأخيرة ويتم فيها تحليل مخرجات البرنامج وفق مقارباته الثلاث (المعجمية، اللغوية والموضوعية)، ونركز فيها على التكرارات الكمية للمصطلحات، ومعامل الارتباط والتشابه النصي، ونسبة التغطية لكل عقدة.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة وعرض عام لمحتوى المقابلة:

1- **التعريف بالمؤسسة:** بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة، في إطار قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990" (ناصر، 2006، صفحة 260)، "وهو بنك ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة خدماته وعملياته، شرع في مزاولة نشاطه برأس مال قدره 000 000 000 5 دينار جزائري ليصل إلى 000 000 000 20 دينار جزائري سنة 2020 "(البركة).

2- "أنشئ بنك البركة برأس مال مختلط جزائري سعودي حيث يساهم في رأس ماله كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري بنسبة 44%، ومجموعة دله البركة السعودية بنسبة 56%" (بوخلالة، 2017/2016) وهي شركة سعودية مقرها في البحرين، والجدول الموالي يبين هيكل رأس مال البنك سنة 2017

الجدول رقم 3: هيكل رأس مال بنك البركة سنة 2017

الاسم / المؤسسة	الوضع القانوني	الجنسية/التسجيل	نسبة مجموع رأس المال في 2017/12/31
شركة البركة المصرفية	شركة	البحرين	%55,56
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	شركة	الجزائر	%44,44

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على موقع بنك البركة

وفيما يلي مراحل تطور نشاط بنك البركة في الجزائر منذ نشأته سنة 1991إلى غاية 2018:

جدول رقم 04: تطور نشاط بنك البركة إلى غاية سنة 2018

السنة	تطور نشاط بنك البركة
1991	تأسيس بنك البركة الجزائري
1994	الاستقرار والتوازن المالي للبنك
2000	المرتبة الأولى للبنوك ذات رأس المال الخاص
2002	إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق وبالخصوص المهنيين والأفراد
2006	زيادة رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري
2009	زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري
2016	الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري
2017	زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15مليار دينار جزائري
2018	أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي حسب تصنيف مجلة Global Finance
2018	من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المر دودية
2018	من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية

المصدر: (البركة، albaraka_bank.dz)

المطلب الثالث: عرض عام لمحتوى المقابلة

يتم خلال هذه الخطوة عرض محتوى المقابلة التي تم إجراؤها مع مدير بنك البركة فرع ولاية المسيلة، وذلك بالتركيز على عرض الأسئلة التي وجهت إليه وإجاباته عنها وبشكل مفصل، حيث تم تصنيف هذه الأسئلة إلى محورين أساسيين يمثل كل محور منهما متغيرا من متغيري الدراسة (المتغير التابع والمتغير المستقل) ومحور ثالث يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين.

المحور الأول: التعريف بالصيرفة الإسلامية.

* **المتغير التابع:** يمثل المتغير التابع في هذه الدراسة واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر، وقد تم التعبير عنه بالسؤال الرئيسي التالي: كيف ترى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال بنك البركة فرع المسيلة؟

وللإحاطة بكل جوانب السؤال الرئيسي تمت تجزئته إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي :

***السؤال الأول:** هل يمكن أن تعطينا تعريفا وجيزا ببنك البركة، ومتى تم افتتاح فرع المسيلة؟

أردنا من خلال هذا السؤال التعرف أولا على المؤسسة محل الدراسة، واكتشاف بعض المؤشرات التي تشير إلى تاريخ الصيرفة الإسلامية بالجزائر باعتباره أول بنك إسلامي يمارس هذا النشاط كتاريخ التأسيس مثلا وأهم المساهمين فيه، فكانت إجابة مدير البنك كالتالي:

بنك البركة هوبنك إسلامي، يقدم خدمات مصرفية تخضع لقواعد الشريعة الإسلامية، بدأ مزاولة عمله بالجزائر في سنة 1991، وقد تم تأسيسه برأس مال مختلط جزائري سعودي .

يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 40%، بينما الجانب السعودي تمثله مجموعة ABG بنسبة 60%، وهي شركة سعودية مقرها في البحرين، وللبنك فروع على مستوى جميع التراب الوطني تقريبا, يقدر عددها بـ 34 فرعا من بينها فرع ولاية المسيلة , الذي تأسس في ديسمبر 2018.

من خلال هذه الإجابة نستشف بأن الصيرفة الإسلامية حديثة عهد بالجزائر مقارنة مع دول عربية أخرى، فقد ظهرت فقط بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي رخص للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها بالجزائر، وأن للجانب السعودي الأولوية في اتخاذ القرارت باعتباره يمتلك أغلبية رأس المال.

***السؤال الثاني:** لماذا الإقبال على الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفي هذا الوقت بالذات؟

من خلال طرحنا لهذا السؤال أردنا أن نكتشف سبب اهتمام الجزائر بهذا النوع من الصيرفة في السنوات الأخيرة، وهي التي ظلت تعمل بدون غطاء قانوني لمدة طويلة.

وكانت إجابة مدير البنك كالتالي: إن سبب اهتمام السلطات في الجزائر بالصيرفة الإسلامية هو الرغبة في جذب وامتصاص الكتلة النقدية الموجودة في الأسواق الموازية، وكذلك التقليل من ظاهرة الاكتناز التي تسيطر على عقلية الفرد الجزائري، حيث يتم اكتناز مبالغ ضخمة جدا.

ومن خلال هذه الإجابة نكتشف أن الجزائر ترى اللجوء للصيرفة الإسلامية كحل لاستقطاب الكتلة النقدية الضخمة الموجودة خارج القنوات الرسمية، سواء المكتنزة أو الموجودة في السوق الموازية، فهي إذن تراها أداة من أدوات محاربة السوق الموازية.

***السؤال الثالث:** ماهي أكثر صيغ التمويل الإسلامي استعمالا في بنك البركة؟

الهدف من وراء هذا السؤال هو الاطلاع على عدد البدائل التي توفرها المصارف الإسلامية للتمويل الربوي، وكذلك معرفة أي صيغ التمويل إ قبالا من طرف الزبائن.

وقد كانت الإجابة كالتالي: أهم صيغ التمويل المتعامل بها في بنك البركة هي السّلم، المرابحة بكل أنواعها، الإجارة المنتهية بالتمليك، والإجارة على الأصول المنقولة.

ومن خلال هذه الإجابة نلاحظ أن بنك البركة لايستعمل كل صيغ التمويل المتاحة، أو يستعملها بشكل أقل، مثل المشاركة والمضاربة والاستصناع وقد يؤدي هذا إلى عدم توفير البدائل الكافية عن العمليات التي تجريها البنوك التجارية الربوية، حيث تعتبر كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي بديلا مناسبا لتوظيف أموال المتعاملين بعيدا عن الفوائد الربوية المحرمة.

***السؤال الرابع:** ماهي أهم الصعوبات التي تواجه الصيرفة الإسلامية بالجزائر؟

كان الغرض من وراء طرح هذا السؤال هو معرفة أهم التحديات التي تواجهها الصيرفة الإسلامية في بلادنا، أو الأسباب التي حالت دون توسع نشاط المصارف الإسلامية بالشكل المطلوب وبالتالي انخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي النشاط المصرفي بصفة عامة، وقد كانت إجابة السيد المدير كالآتي: تعاني الصيرفة الإسلامية في الجزائر من صعوبات كثيرة جدا خاصة منها مايتعلق بالجانب التشريعي بسبب عدم وجود القوانين الكافية التي تستجيب لكل متطلباتها، فالمصارف الإسلامية تعمل تحت إشراف بنك مركزي تقليدي وفي ظل نظام مصرفي يعطي الأولوية للبنوك الربوية.

ومن بين الصعوبات أيضا الرقابة الصارمة جدا والمتعددة الأطراف ,والتي تخضع لها هذه المصارف فبنك البركة مثلا يخضع لرقابة بنك الجزائر, بالإضافة إلى بنك البحرين وحتى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فهي مثلا لاتستطيع تجاوز الحد المفروض عليها في منح القروض , أو سحب مبالغ ضخمة من طرف المتعاملين إلا بالحصول على ترخيص.

كما تعترض عمل المصارف الإسلامية العديد من الصعوبات الأخرى كعدم ثقة العملاء في الإجراءات العملية للبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى عدم وجود التأهيل الكافي للموظفين , أي أنهم لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة في ممارسة هذا النوع من الصيرفة وقد يكون هذا راجع لعدم وجود حلقة ربط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وعدم اتباع المعايير الصحيحة في انتقاء الموظفين.

-نلاحظ من خلال هذه الإجابة أن البنوك الإسلامية تواجه صعوبات جمة تحول دون تطور هذا النوع من الصيرفة في بلادنا، بسبب عدم توفر البيئة المصرفية الملائمة، فهي تعمل في ظل نظام مصرفي تقليدي لايراعي خصوصية عملها، ولاتمتلك حتى حق الحرية في اتخاذ القرارات المهمة بسبب تعدد جهات الإشراف والرقابة.

السؤال الخامس: ماهي أهم التدابير التي على الحكومة الجزائرية أن تتخذها حتى تحقق الصيرفة الإسلامية النتائج المرجوة منها؟

الهدف من وراء هذا السؤال هو تسليط الضوء على أهم النقائص التي على الحكومة الجزائرية تداركها لتوفير مناخ أفضل لعمل المصارف الإسلامية، وقد كانت إجابة مدير البنك كالتالي:

من أهم التدابير التي يجب أن تتخذها الحكومة لدعم المصارف الإسلامية هي توفير الغطاء القانوني الذي يحمي وينظم عملها، وفتح المجال للمنافسة خاصة عن طريق تشجيع فتح الشبابيك أو النوافد الإسلامية في البنوك الربوية، مما سيؤدي حتما إلى جودة وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن وتطور آداء البنوك الإسلامية بصفة عامة.

من خلال هذه الإجابة يمكن القول إن فتح باب المنافسة سيؤدي حتما لتحسين وتنوع الخدمات المصرفية للبنوك الإسلامية وبالتالي توفير هذه الخدمات لأكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع.

المحور الثاني: القانون النقدي والمصرفي 09/23

***المتغير المستقل:** المتغير المستقل في هذه الدراسة هو القانون النقدي والمصرفي 09/23 وقد تم التعبير عنه بالسؤال الرئيسي التالي: هل للقانون النقدي والمصرفي 09/23 أثر على مسار الصيرفة الإسلامية بالجزائر؟

وللإحاطة بكل جوانب السؤال الرئيسي تمت تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

***السؤال السادس:** ماذا يمثل القانون النقدي والمصرفي 09/23 بالنسبة للصيرفة الإسلامية بالجزائر؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو معرفة كيف تنظر المصارف الإسلامية للقانون النقدي والمصرفي 09/23، هل يشكل إضافة لها أم أنه مجرد حبر على ورق، وقد كانت الإجابة كالتالي: لم يأت القانون النقدي والمصرفي الجديد بتغييرات تذكر، خاصة على مستوى آليات عمل المصارف الإسلامية، إذ اقتصر ذكر هدا النوع من الصيرفة في مواد قليلة متفرقة من هذا القانون، غير أنه لايخلو من بعض الإيجابيات كتشجيع اعتماد الشبابيك الإسلامية كفروع على مستوى البنوك التقليدية الربوية، وهي خطوة إيجابية لبعث روح المنافسة بين المصارف الإسلامية.

ومن خلال هذه الإجابة يمكن القول إن القانون النقدي والمصرفي 09/23 لم يكن في مستوى تطلعات البنوك الإسلامية في الجزائر، غير أن تشجيع فتح شبابيك إسلامية قد يعتبر خطوة هامة نحو وضع النواة الأولى لتحول هذه الفروع إلى بنوك إسلامية قائمة بذاتها في المستقبل وهو المعمول به لدى الكثير من الدول.

***السؤال السابع:** هل هناك تعديلات كنتم تتمنون أن تكون في محتوى القانون النقدي والمصرفي 09/23؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو اكتشاف تطلعات البنوك الاسلامية وما كانت تنتظره من القانون النقدي والمصرفي الجديد، وقد كانت الإجابة كالتالي:

من بين التعديلات التي كنا نتمنى أن تدرج في القانون النقدي والمصرفي الجديد هي:

– تخصيص فصل كامل في مضمون القانون للصيرفة الإسلامية بدل العدد القليل من المواد التي جاءت فيه (حوالي 10 مواد فقط)

–التقليل من آليات الرقابة الصارمة للهيئات المكلفة بذلك، بمعنى آخر أن هده التعليمات يجب أن تكون معقولة وليست رادعة بالشكل السائد حاليا.

– التخفيف على مسيري البنوك خاصة فيما يخص العقوبات المتعلقة بإجبارية تحقيق أهداف البنك المالية المرسومة مسبقا من الإدارة العليا، مما جعل المسيرين يعملون تحت ضغوطات كبيرة وفي جو من عدم الأمان.

نلاحظ من خلال هذه الإجابة أن المصارف الإسلامية كانت تتوقع تغييرات جذرية كبيرة في محتوى القانون النقدي والمصرفي تساهم على الأقل في توفير نوع من الأمان والاستقرار داخل البنوك الإسلامية نفسها.

***السؤال الثامن:** ما الذي أضافه القانون النقدي والمصرفي الجديد للنظامين 02/18 و02/20 فيما يخص الصيرفة الإسلامية؟

الغرض من هذا السؤال هو التعرف على أهم التعديلات التي جاء بها القانون النقدي والمصرفي 09/23 والمتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقد كانت الإجابة كالتالي:

من أهم الإضافات الجديدة في هذا القانون هي الإعتراف الصريح بالصيرفة الإسلامية بعد أن كانت توصف بالصيرفة التشاركية سابقا، وهو مصطلح بعيد جدا عن مضمون الصيرفة الإسلامية.

***المحور الثالث: علاقة المصارف الإسلامية ببنك الجزائر والنظام المصرفي.**

السؤال التاسع: هل استطاعت المصارف الإسلامية أن تعيد الثقة المفقودة بين المواطن والجهاز المصرفي خاصة بعد أزمة بنك الخليفة؟

الغرض من طرح هذا السؤال هو التركيز على عنصر عدم ثقة المواطن في النظام المصرفي الجزائري وأثره في عزوفه عن الصيرفة الإسلامية، أو إقباله المحدود عليها وقد كانت إجابة السيد مدير البنك كالآتي:

إن الإجراءات العملية التي تفرضها البنوك الإسلامية على المتعاملين معها هي السبب الرئيسي الذي خلق مشكل نقص الثقة لديه، حيث تتسم هذه الإجراءات أحيانا بالبطء وأحيانا أخرى بالصعوبة والصرامة، خاصة فيما يتعلق بإجراءات التمليك أو الرهن على العقار فمثلا قد يجد المواطن أو الزبون فرقا كبيرا جدا بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية التي يقدرها البنك في حالة الرهن على العقار، أي أن البنك في هذه الحالة يقيم العقار بسعر أقل بكثير من قيمته في السوق وهذا الإشكال لايخص العقارات فقط بل أيضا كل الممتلكات المنقولة.

واعتمادا على هذه الإجابة يمكن القول إن مشكل قلة الثقة بالإضافة إلى تجذره في ذهن المواطن الجزائري، فإن هناك العديد من القيود التي تفرضها السلطات والتي ساهمت في تعميق هدا المشكل.

***السؤال العاشر:** هل بنك البركة يعتبر بنك الجزائر هو الملجأ الأخير للإقتراض كغيره من البنوك التجارية؟

الغاية وراء طرح هذا السؤال هو معرفة إذا كان بنك الجزائر يكيف من طريقة تعامله مع البنوك الإسلامية، وكيفية تعامل البنوك الإسلامية مع الفوائد الربوية في حالة لجوءها إليه عند الاقتراض، وقد كانت إجابة السيد مدير بنك البركة كالتالي:

يعالج بنك البركة مشكل نقص التمويل دون اللجوء لبنك الجزائر، بسبب الفوائد الربوية، وفي حالة نقص السيولة وهي حالة نادرة الحدوث (بسبب امتلاكه لرؤوس أموال ضخمة)، يلجأ بنك البركة إلى البنوك الإسلامية الأخرى المتمثلة في مصرف السلام، كما أن رأس المال المختلط هو عامل إيجابي يمنحه ثقة كبيرة خاصة لدى الزبون.

ومن خلال الإجابة على هذا السؤال يتضح لنا جليا أن بنك الجزائر لا يكيف من سياسته النقدية لمراعاة خصوصية البنوك الإسلامية، حيث تعتمد هذه البنوك على بعضها البعض في تمويل العجز إن وجد تجنبا للفوائد الربوية.

***السؤال الحادي عشر:** ماذا يمكن أن يضيف لكم اختيار شخصية في تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي بحكم خبرتها في مجال الصيرفة الإسلامية باعتباره سلطة نقدية؟

الغرض من هذا السؤال هو اكتشاف مدى تأثير هذا التغيير في تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي والذي ورد في القانون النقدي والمصرفي 09/23 كتعديل جديد، وقد كانت الإجابة كالتالي:

إن اعتماد شخصية بحكم خبرتها في الصيرفة الإسلامية في تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي من شأنه أن يفيد في التأثير على القرارات التي يتخذها المجلس باعتباره سلطة نقدية بما يتلاءم مع عمل البنوك الإسلامية.

من خلال هذه الإجابة يمكن اعتبار هذا الإجراء قد يفيد المصارف الاسلامية على الأقل بعدم تبني السلطات النقدية لقوانين تتعارض مع طبيعة عملها.

***السؤال الثاني عشر:** كيف يتعامل بنك البركة مع الفوائد الربوية الناتجة عن احتساب فوائد الاحتياطي القانوني لدى بنك الجزائر؟

الهدف وراء طرح هذا السؤال هو معرفة الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البنوك الإسلامية لتجنب الحصول على الفوائد الربوية الممنوحة من بنك الجزائر على الاحتياطي القانوني كباقي البنوك التقليدية، وقد كانت إجابة السيد مدير بنك البركة على النحو التالي:

الفوائد الربوية لايمكن أن تدخل في رأس مال البنك مهما كان مصدرها.

ومن الملاحظ أن هذه الإجابة تتوافق تماما مع ما صرح به المدير المركزي لبنك البركة في 29مارس 2004 حيث تضمن هذا التصريح " أن بنك البركة سعى إلى الاتفاق مع بنك الجزائر على فتح حساب خاص لديه توضع فيه الفوائد، حيث يتم صرفها على المشاريع والمساعدات الخيرية ". (ماجي، 2012، صفحة 179).

المبحث الثاني: المخرجات، اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

سنتناول في هذا المبحث أهم مخرجات برنامج Nvivo وفق مقارباته الثلاثة، ثم اختبار الفرضيات والحكم على درجة تحققها.

المطلب الأول: المخرجات ومناقشتها

في التحليل الكيفي لنص المقابلة فإننا سنعتمد في مناقشة فرضيات الدراسة على المقاربات الأساسية الثلاث لهذا البرنامج وهي :المقاربة المعجمية والمقاربة اللغوية والمقاربة الموضوعية.

***نتائج المقاربة المعجمية: L'approche Lexical**

تعتمد هذه المقاربة على الإحصاء الترددي لأكثر الكلمات المكررة في المقابلة، وكذا التقارب بين هذه الكلمات، والجدول التالي يوضح الإحصاء الترددي لأكثر عشر كلمات مكررة، مكونة من خمسة أحرف فما أكثر في إجابات عينة الدراسة.(مدير بنك البركة)

جدول رقم 05: جدول تكرار الكلمات

Mot	Longueur	Nombre	Pourcentagepondéré (%)	Mots similaires
الإسلامية	9	49	2.69	الإسلامية
البنوك	6	19	1.04	البنوك
الصيرفة	7	19	1.04	الصيرفة
النقدي	6	17	0.93	النقدي
المصرفي	8	17	0.93	المصرفي
البركة	6	16	0.88	البركة
الجزائر	7	15	0.82	الجزائر
القانون	7	15	0.82	القانون
المصارف	7	13	0.71	المصارف
الربوية	7	11	0.60	الربوية

المصدر: برمجية تحليل البيانات الكيفية nvivo

لتحليل الجدول أعلاه يتم استخراج المصطلحات الأكثر تكرارا، وقد تم اختيار عشر كلمات الأولى والتي يساوي عدد أحرفها خمسة أحرف فما أكثر.

ويتضح لنا من خلال هذا الجدول أن هناك تكرارا كبيرا ومتعدد ا لعدة مصطلحات، مما يبين أهميتها في موضوع البحث، حيث نلاحظ أن مصطلح "الإسلامية" قد تكرر بشكل كبيرة (49 مرة) مقارنة بالمصطلحات الأخرى، مما يعكس أهميته البالغة في هذا البحث كونه المصطلح الأساسي للمتغير التابع

في الدراسة، كما يوحي أيضا بدقة أسئلة المقابلة وتركيزها على ما يخدم هدف الدراسة، كما أنه راجع لكونه السمة المميزة لطبيعة عمل البنك محل الدراسة.

ومن الملاحظ أيضا أن مصطلحي "الصيرفة "و"البنوك" قد احتلا المرتبة الثانية بتكرار يساوي(19مرة) لكل مصطلح، مما يدل على تأكيد المستجوب على أهميتهما بحكم أنهما يمثلان مجال عمله، كما أن هذين المصطلحين يدخلان في تكوين أحد متغيري الدراسة

وهو المتغير التابع (الصيرفة الإسلامية) مما يدل على تمحور المقابلة على المحاور الأساسية للبحث.ثم يليهما مصطلحي "النقدي " و"المصرفي " في المرتبة الثالثة بتكرار متساو قدره (17 مرة) وهما المصطلحين الأساسيين للمتغير المستقل في الدراسة وهو القانون النقدي والمصرفي، لذلك كان تكرار الكلمتين متساو.

بعد ذلك نجد مصطلحي "البركة "و"الجزائر"في المرتبة الرابعة بتكرار يساوي(16 و15) مرة على التوالي، فكلمة البركة مثلا تكررت في المقابلة كونها تمثل ميدان الدراسة وهو بنك البركة، كما يدل ذلك على اعتزاز المستجوب بمصرفه وبطبيعة عمله.

أما مصطلح الجزائر فتكراره يعكس تركيز المقابلة على التأثير الكبير لبيئة العمل على متغيري الدراسة، وقد جاء تكرار المصطلحين متقاربا لأن بنك البركة هو الممثل الأول للصيرفة الإسلامية بالجزائر، فلا نستطيع بأي شكل من الأشكال الحديث عن الصيرفة الإسلامية بالجزائر دون الحديث عن بنك البركة.

أما مصطلح "القانون "فقد ورد بتكرار قدره 15 مرة وهو مساو لتكرار مصطلح "الجزائر" مما يؤكد الارتباط الوثيق بين المتغير المستقل للدراسة وهو "القانون النقدي والمصرفي" والبيئة التي أصدر فيها "الجزائر "مما يؤكد التأثير المتبادل بينهما.

وأخيرا نجد أن مصطلحي "المصارف " و"الربوية " هما المصطلحين الأُقل تكرارا , بتكرار قدره 13مرة و11 مرة على التوالي , مما يوحي باهتمام المقابلة بكل ماله تأثير مباشر أو غير مباشر على موضوع البحث، باعتبار المصارف الربوية جزءا مهما وله الأولوية في بيئة عمل متغيري الدراسة.

1- نتائج المقاربة اللغوية L'approche Linguistique: أساسها حساب معاملات التشابه النصي بين محاور المقابلة، وهدفها وصف كيف يتحدث مدير البنك، "حيث تسمح لنا بإدراك مستويين من الخطاب: ليس فقط التصنيف والترتيب النحوي من خلال (من قال؟ – ماذا قال؟) ولكن أيضا مطابقة الدلالات بطريقة علمية (كيف؟ – مع أي أثر؟)" (Bernard & Florence, 2007, p 4)

أما معاملات التشابه النصي بين عقد متغيرات الدراسة فنلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: معاملات التشابه النصي بين العقد Pearson

Code A	Code B	Coefficient de corrélation de Pearson
الفرضية الفرعية 1\\Nœuds	الفرضية الرئيسية\\Nœuds	0.878812
الفرضية الفرعية 3\Nœuds	الفرضية الرئيسية\\Nœuds	0.84924
الفرضية الفرعية 2\\Nœuds	الفرضية الرئيسية\\Nœuds	0.770131
الفرضية الفرعية 3\\Nœuds	الفرضية الفرعية 1\\Nœuds	0.63346
الفرضية الفرعية 2\\Nœuds	الفرضية الفرعية 1\\Nœuds	0.493017
الفرضية الفرعية 3\\Nœuds	الفرضية الفرعية 2\\Nœuds	0.505089

المصدر: برمجية تحليل البيانات الكيفية Nvivo

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن:

1- هناك علاقة ارتباط قوية بين العقد الفرعية (المنافسة، القوانين والتشريعات، النظام المصرفي) مع متغيرها التابع الذي تنطوي تحته حيث تتراوح بين 0.77 و0.87، مما يدل على أنها تعبر عن محتواه بصدق.

2- يتبين مدى التأثير السلبي للمنافسة غير العادلة على عمل ونجاعة الصيرفة الإسلامية، حيث تعاني المصارف الإسلامية من تضييق كبير فيما يخص هامش الربح المسموح لها مقارنة بمعدلات الفائدة التي يمكن للبنوك الربوية التعامل وفقها عند منح القروض.

3- كذلك نجد أهمية التأثير الجلي للنظام المصرفي الجزائري المعتمد حاليا على نشاط المصارف الإسلامية وعلاقتها ببنك الجزائر.

4- هناك تشابه نصي كبير بين عقدتي المنافسة والنظام المصرفي مما يبين أهميتهما ومكانتهما في دعم مكانة الصيرفة الاسلامية من وجهة نظر مدير مصرف البركة، مقارنة مع مؤشر التشريعات والقوانين.

2- نتائج المقاربة الموضوعية L'approche Thématique: تعتمد على استخراج نسبة تغطية عقدة معينة من قبل المصادر المختلفة، وتساوي نسبة التغطية في عقدة معينة، عدد كلمات مصدر واحد حول عقدة معينة على عدد الكلمات الإجمالية لنفس المصدر X 100 وكانت النتائج ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نسبة تغطية العقد

نسبة تغطية العقد	مدير بنك البركة %
نسبة التغطية للعقدة الرئيسية: مساهمة القانون النقدي والمصرفي 09/23 في تحقيق آفاق الصيرفة الإسلامية	**96.70**
نسبة التغطية للعقدة الفرعية 1: واقع الصيرفة الإسلامية	45.33
نسبة التغطية للعقدة الفرعية 2: مساهمة القانون 09/23 في التحول نحو الصيرفة الإسلامية	22.77
نسبة التغطية للعقدة الفرعية 3: الآفاق التي تريد الصيرفة الإسلامية بلوغها في ظل النظام المصرفي الجزائري	28.57

المصدر: برمجية تحليل البيانات الكيفية Nvivo

ومن خلال الجدول نلاحظ مايلي:

– **نسبة تغطية العقدة الرئيسية:** بلغت نسبة تغطية العقدة الرئيسية 96.70% مما يعني أن معظم كلام مدير بنك البركة كانت حول الفرضية الرئيسية وهي مساهمة القانون النقدي والمصرفي 09/23 في تحقيق آفاق الصيرفة الإسلامية، وهذا يدل على أن المستجوب يولي أهمية بالغة لضرورة مساهمة القانون النقدي والمصرفي في توفير المناخ المناسب لعمل المصارف الإسلامية من خلال مايوفره من تغطية قانونية، ومن خلال التعديلات على القوانين المسيرة للنظام المصرفي الجزائري والتي يجب أن تراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية.

– **نسبة تغطية العقدة الفرعية الأولى:** تقدر نسبة تغطية هذه العقدة 45.33% وهذا يعني برأي المستجوب صحة الفرضية القائلة بأن المصارف الإسلامية تعمل في ظل واقع تسوده منافسة غير متكافئة مع البنوك الربوية التي تتفوق عليها من حيث الحجم والعدد والخبرة، بالإضافة إلى غياب الحواجز التنظيمية عكس المصارف الإسلامية التي تخضع لرقابة بنك مركزي تقليدي يعطي الأولوية للبنوك الربوية، ويطبق على البنوك الإسلامية أدوات رقابة لاتتوافق مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، كما تظهر هذه المنافسة جليا في اقتحام البنوك التقليدية مجال عمل المصارف الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية.

– **نسبة تغطية العقدة الفرعية الثانية:** نلاحظ أن نسبة تغطية هذه العقدة هي 22.77% وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعقد الأخرى، ورغم ذلك تعتبر كدليل على مساهمة القانون النقدي والمصرفي الجديد في التحول نحو الصيرفة الإسلامية برأي المستجوب رغم محدودية ذلك.

– **نسبة تغطية العقدة الفرعية الثالثة:** تتعلق هذه العقدة بالفرضية المتعلقة بالآفاق التي تريد الصيرفة الإسلامية بلوغها في ظل النظام المصرفي الجزائري، حيث بلغت نسبة تغطية هذه العقدة نسبة ضئيلة تقدر ب 28.57% فقط من كلام مدير بنك البركة، مما يدل على أن المصارف الإسلامية لا تتلقى الدعم

الكافي الذي تحضى به نظيرتها التقليدية وخاصة من قبل بنك الجزائر، مما أدى إلى زيادة حدة المشاكل التي تواجهها.

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات

نعتمد في اختبار فرضيات الدراسة على:

– التحليل السابق لحديث المستجوب المتمثل في مدير بنك البركة في دليل المقابلة حول العقد المذكورة سابقا، ومن خلال ذكر العبارات الدالة على أثر المتغير المستقل " القانون النقدي والمصرفي " على المتغير التابع " واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر "

– معدل نسب العلاقة بين العقد

– نسبة التغطية لكل عقدة

والجدول التالي يلخص درجة تحقق الفرضيات

الجدول رقم08: إختبار فرضيات الدراسة

الفرضيات	المؤشرات الدالة على الأثر من محتوى المقابلة	التحقق
الفرضية الفرعية الأولى: تعمل المصارف الإسلامية في ظل واقع تسوده منافسة غير عادلة مع البنوك التقليدية	– تكرار المصطلحات – معامل الارتباط النصي بين العقد يقدر ب: 0.87 – معدل نسبة التغطية لعقدة واقع الصيرفة الإسلامية 45.33	صحيحة
الفرضية الفرعية الثانية: ساهمت مرونة القوانين الجزائرية وخاصة قانون 09/23 في التحول نحو الصيرفة الإسلامية بشكل مقبول	– تكرار المصطلحات – معامل الارتباط النصي بين العقد يقدر ب: 0.77 – معدل نسبة التغطية لعقدة مساهمة القانون 09/23 في التحول نحو الصيرفة الإسلامية هو 22.77	صحيحة
الفرضية الفرعية الثالثة: تتطلع المصارف الإسلامية إلى الاستفادة من دعم النظام المصرفي الجزائري	–تكرار المصطلحات – معامل الارتباط النصي بين العقد يقدر ب: 0.84 – معدل نسبة التغطية لعقدة: الآفاق التي تريد الصيرفة الإسلامية بلوغها في ظل النظام المصرفي الجزائري هو 28،57	صحيحة

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن كل الفرضيات الفرعية قد تم قبولها، وعلية يمكننا قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على: ساهم القانون النقدي والمصرفي 09/23 في تحقيق آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل مقبول .

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية لواقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر ،ومن خلال ما تم التطرق إليه ونتائج التحليل الوصفي، وتحليل نتائج اختبار الفرضيات نخلص إلى أن البنوك الإسلامية في الجزائر ومن خلال بنك البركة تعمل ومنذ نشأتها إلى اليوم في ظل منظومة مصرفية لاتراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي (لاسيما أنها ظلت تعمل بدون غطاء قانوني إلى وقت قريب) ,بما فيها كل القوانين المصرفية الجزائرية وخاصة القانون النقدي والمصرفي 09/23 الجديد الذي نستطيع أن نقول بأنه ساهم في التحول نحو الصيرفة الإسلامية ولكن بشكل بطئ،بسبب أنه يعطي الأولوية للبنوك التقليدية، وبالتالي فالبنوك الإسلامية لاتستطيع أن تستفيد من نفس الدعم الذي تحظى به نظيرتها التقليدية,خاصة فيما يتعلق بارتفاع هامش الربح لدى البنوك الإسلامية الذي يقدرب 7% مقارنة بانخفاض نسبة الفائدة لدى البنوك الربوية والتي تتراوح بين 1 % و3% .

الخاتمة

الخاتمة:

إن العلاقة بين بين البنوك الإسلامية والمنظومة المصرفية الجزائرية بصفة عامة،وخاصة القوانين المصرفية المنظمة لمختلف العمليات المصرفية، تعتبر من أصعب التحديات التي واجهت الصيرفة الإسلامية بالجزائر منذ ظهورها لأول مرة سنة 1991إلى يومنا هذا، فقد سمح لها بنك الجزائر بممارسة نشاطها المصرفي ولكن بدون غطاء قانوني،إلى غاية صدور النظام 02/18 المتعلق بتحديد القواعد المطبقة على ما أسماه الصيرفة التشاركية، ثم يليه القانون 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لكن هذا النظام اعترته الكثير من النقائص،وبالتالي أصبح من الضروري صدور نص قانوني ينظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر،فكان صدور القانون النقدي والمصرفي 09/23 الجديد الذي يعتبر أول قانون يرسم ويعترف بالصيرفة الإسلامية في بلادنا،وقد تطرقنا في بحثنا هذا لواقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23 الجديد، وخلصنا إلى بعض النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

1- النتائج:

- تعتبر الصيرفة الإسلامية حديثة عهد في الجزائر رغم أنها تجاوزت عامها الثلاثين بسنوات، مقارنة بدول عربية أخرى.
- الهدف من وراء اللجوء للصيرفة الإسلامية في الجزائر هو تعبئة المدخرات بغرض الحصول على موارد مالية جديدة، وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية وتوظيفها في القنوات الرسمية.
- الفراغ القانوني الذي صاحب وجود الصيرفة الإسلامية بالجزائر يعتبر من أهم التحديات التي حالت دون تطورها بالشكل المطلوب في بلادنا.
- يعد ظهور القانون النقدي والمصرفي 09/23 الجديد نقلة نوعية في تاريخ الصيرفة الإسلامية بالجزائر غير انه لا يزال غير كاف لتجسيد حقيقي لها.
- أهم ما جاء به القانون النقدي والمصرفي 09/23 هو إضفاء الطابع القانوني على عمليات الصيرفة الإسلامية
- إن تبني الجزائر لخيار الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية التقليدية خاصة بعد صدور القانون النقدي والمصرفي 09/23 يعتبر خطوة لتشجيع الصيرفة الإسلامية من خلال توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي، وخلق روح المنافسة بينها وبين المصارف الإسلامية.
- توفر المصارف الإسلامية بدائل متعددة للتمويل الربوي من خلال صيغ التمويل الخاصة بها، لكنها تبقى غير كافية لاستقطاب أكبر قدر من شرائح المجتمع، بسبب استبعادها لصيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة والاستصناع.
- القانون النقدي والمصرفي 09/23 هو لبنة جديدة تضاف لسلسلة الإصلاحات المصرفية التي باشرتها الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية.

2- التوصيات:

- الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يمكن أن تنظمها وبشكل كاف مجموعة من المواد القليلة الواردة في مضمون القانون النقدي والمصرفي 09/23 بل وجب تخصيص مساحة أكبر للمعاملات المصرفية الإسلامية في مضمون هذا القانون، من جل توفير إطار قانوني يتماشى مع طبيعتها.
- إن المصارف الإسلامية هي إضافة كبيرة للنظام المصرفي الجزائري، لذلك على بنك الجزائر أن يكيف من سياسته النقدية في تعامله مع البنوك الإسلامية، وأن يخفف من إجراءات الرقابة الصارمة التي تخضع لها هذه البنوك.
- الاستفادة من تجربة الدول العربية التي تبنت خيار الصيرفة الإسلامية.
- اعتماد المعايير الحقيقية لاختيار الموظفين المؤهلين للعمل المصرفي الإسلامي.
- ضرورة بعث التكوين المستمر للمسيرين والعمال الذين يعملون في المصارف أو الشبابيك الإسلامية من أجل فهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وضوابطه.
- اهتمام وسائل الإعلام بالصيرفة الإسلامية، والرد على التساؤلات المتعلقة بها من أجل الحد من قلة الوعي الاجتماعي بهذا النوع من الصيرفة.
- اعتماد المصارف الإسلامية لأسلوب التنويع في الخدمات المصرفية المتاحة بدل العدد القليل الذي توفره، من أجل توفير بدائل كافية للتمويل الربوي، وبالتالي توسيع رقعة الفئة المستفيدة من الخدمات المصرفية الإسلامية.
- قيام البنوك الإسلامية بالترويج لمنتجاتها المصرفية عن طريق الملتقيات والمؤتمرات ووسائل الاتصال المختلفة.

3- آفاق الدراسة:

يتعلق هذا البحث بدراسة واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في ظل قانون 09/23، من خلال إجراء مقابلة مع مدير بنك البركة في المسيلة، وكأي بحث هناك مجموعة من المتغيرات التي لم يتسن لنا التطرق لها ودراستها، ولهذا يعتقد أنها مواضيع لأبحاث مستقبلية تساهم في ترقية الخدمات المصرفية الاسلامية نذكر منها:

- أثر تبني النظام المصرفي الجزائري للصيرفة الإسلامية على حجم الكتلة النقدية في السوق الرسمي.
- دراسة أثر عناصر المزيج التسويقي الالكتروني للمصارف الاسلامية على رضا الزبائن.
- دور نظم المعلومات الجغرافية في تعزيز استراتيجية توزيع الخدمات المصرفية الاسلامية وخاصة تموضع الوكالات المصرفية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- أسماء حدانة. (2021-2020). مقياس النظام المصرفي الجزائري. بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة.

2- الطاهر لطرش. (2005). نقنيات البنوك. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

3- القانون النقذي والمصرفي. (2023). القانون النقدي والمصرفي 23/09. الجزائر: بنك الجزائر.

4- بنك البركة. (17 12، 2023). تاريخ الاسترداد 04 05، 2024، من albaraka-bank.dz.

5- بنك الجزائر. (بلا تاريخ). www.bank-of algeria.dz. تم الاسترداد من بنك الجزائر.

6- رنان مختار. (2023). الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية قراءة في مضمون القانون 23/09. مجلة أبحاث معاصرة، الصفحات 288-292.

7- سليمان ناصر. (2006). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة. الجزائر: مكتبة الريام.

8- سليمان ناصر. (27 جانفي، 2024). سليمان ناصر -محلل اقتصادي Slimane Nacer. تاريخ الاسترداد 03 ماي، 2024

9- شاكر القزويني. (1989). محاضرات في اقتصاد البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

10- صليحة عماري. (2020/2021). النظام المصرفي الجزائري. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قالمة.

11- عبد القادر سليماني. (26 جانفي، 2023). تلفزيون العربي. (هل سيساهم بالإصلاح الاقتصادي الجزائر تطلق الدينار الرقمي، المحاور)

12- قيراط فريال. (2021/2022). متطلبات تفعيل السياسة النقديةفي ظل اعتماد الصيرفة الإسلامية بالجزائر. الجزائر: كلية العلوم الاق والعلوم التجارية وعلوم التسيير الجزائر 3.

13- محفوظ لعشب. (2006). الوجيز في القانون المصرفي الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14- مصرف السلام الجزائر. (بلا تاريخ). alsalam algeria.com. تم الاسترداد من مصرف السلام.

15- ميلود بن حوحو. (20 06، 2020). قراءة في أحكام النظام 20/02. المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، الصفحات 84-93.

16- هلالة نادية. (2023/2024). محاضرات في مقياس القانون البنكي. سطيف : كلية الحقوق والعلوم الانسانية جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2.

17- احمد بلخير. (2007 -2008). عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة. كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، الشريعة فرع الاقتصاد الاسلامي. باتنة: جامعة الحاج لخضر -باتنة-.

18- اكرام مهدي، و صلاح الدين لكحل. (2018/2017). المنتجات المالية الاسلامية وافاق تطبيقها في الجزائر مذكرة ماستر.

19- امال لعمش. (2012/2011). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم التجارية. سطيف: جامعة فرحات عباس –سطيف.

20- بتك الجزائر (المحرر). (30 افريل، 2024). بنك الجزائر. تم الاسترداد من www.bank-of-algeria.dz.

21- بلقاسمي سليم. (جوان، 2020). عمليات الصيرفة الاسلامية في الجزائر على نظام بنك الجزائر رقم 20 -02. (سليم بلقاسمي، المحرر) مجلة نور للدراسات، مجلد 06 العدد10 (2020)، صفحة 102.

22- بن اسليت نصيرة. (2022/2021). اطروحة دوكتورا بعنوان البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الاسلامية دراسة حالة الجزائر. صفحة 53.

23- بوقادير ربيعة، و محمد شريف. (2021 /2022). تجربة الصيرفة الاسلامية بشبابيك البنوك العمومية الجزائرية. جامعة ابن خلدون، الصفحات 77 - 78.

24- حنان مهداوي. (11 نوفمبر، 2021). الصيرفة الاسلامية في الجزائر من منظور قانوني(issn; 2588- 1620). مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الخامس العددالثاني (2021)، صفحة 151.

25- محمود سحنون، ميلود زنكري، و ميلود زنكري. (2008). مبررات واليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الاسلامي. اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. ورقلة الجزائر.

26- رايس حدة. (2009). دور البنك الجزائري في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية (المجلد الاولى). القاهرة، مصر: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

27- سليم بلقاسمي. (جوان، 2020). عمليات الصيرفة الاسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20 -02. *مجلة نور للدراسات*، الصفحات 95-96.

28- سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة. (2010/2009). متطلبات الصيرفة الاسلامية في الجزائر. *مجلة الباحث*، صفحة 310.

29- سليمة بن زكة، و عز الدين شرون. (30 ديسمبر، 2022). واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية. (سليمة بن زكة، و عزالدين شرون، المحررون) مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10العدد02لسنة2022 (مجلة الباحث الاقتصادي)، صفحة 301.

30- عبد الحليم اوصالح. مادة الصيرفة الاسلامية. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: المركز الجامعي بوالصوف.

31- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (1425/2004). الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية البنك الاسلامي للتنمية (المجلد الاولى). جدة، السعودية : البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

32- علاء الدين الزعتري. (2006). المصارف وماذا يجب ان عرف عنها (المجلد 1). دمشق: دار غار حراء.

33- فليح حسن خلف. (2006). البنوك الاسلامية (الإصدار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، المجلد الاولى). (فليح حسن خلف، المحرر) إربد، عمان، الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

34- مجيد جاسم الشرع. (2008). المحاسبة في المنظمات الاسلامية المصارف الاسلامية (المجلد الاولى). الشارقة، الشارقة، الامارات العربية المتحدة: اثراء للنشر والتوزيع.

35- محمد عبيد. (2021/2020). دورمعايير المحاسبةالاسلامية في اعداد القوائم المالية للبنوك الاسلامية اطروحة دكتورا. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة. المسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. bank of alger. (2024، 4 30). Récupéré sur https;/ www،bank -of - alger ; dz: 31 : 14
2. eldjazironline.dz. (s.d.).
3. httPS;//aliqtisadia hehews.dz. (s.d.).

الملاحق

الملحق رقم 1: دليل المقابلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

دليل المقابلة

سيدي الكريم...تهدف هذه الدراسة إلى إعداد بحث علمي حول موضوع: **واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء القانون النقدي والمصرفي 09/23 – دراسة حالة البنوك الإسلامية بولاية المسيلة.** نرجوا تفضلكم بالإجابة على الأسئلة بعناية واهتمام.

من إعداد الطالبتين: – **سلامة حدة**
– **حفاف مرزاقة**

تحت إشراف الأستاذ: **سعدون رفيق**

المحور الأول: التعريف بالصيرفة الإسلامية

س1– هل يمكن أن تعطونا تعريفا موجزا ببنك البركة ؟ ومتى تم افتتاح فرع ولاية المسيلة ؟

س2– لمادا الإقبال على الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفي هذا الوقت بالذات ؟

س3–ماهي أكثر صيغ التمويل الإسلامي استعمالا في بنك البركة؟

س4– ماهي أهم الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر؟

س5– ماهي أهم التدابير التي على الحكومة الجزائرية أن تتخذها حتى تحقق الصيرفة الإسلامية النتائج المرجوة منها ؟

المحور الثاني: القانون النقدي والمصرفي 09/23

س6– ماذا يمثل القانون النقدي والمصرفي 09/23بالنسبة للصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

س7– هل هو كاف لتجسيد حقيقي للصيرفة الإسلامية ؟

س8– هل هناك تعديلات كنتم تتمنون أن تكون في هذا القانون ؟

س9– ما الذي أضافه القانون 09/23للنظامين 02/18 و 02/20 فيما يخص الصيرفة الإسلامية؟

س10– انطلاقا من القانون 09/23 إلى أي مدى يمكن القول إن القانون النقدي والمصرفي قد استوعب الصيرفة الإسلامية بشكل نهائي؟

المحور الثالث: علاقة المصارف الإسلامية ببنك الجزائر والنظام المصرفي الجزائري

س11- هل المصارف الإسلامية أعادت الثقة المفقودة بين المواطن والجهاز المصرفي الجزائري خاصة بعد أزمة بنك الخليفة ؟

س12- هل بنك البركة يعتبر بنك الجزائر الملجأ الأخير للإقراض كغيره من البنوك التجارية؟ وإذا كانت الإجابة لا ماهو البديل؟

س13- ماذا يمكن أن يضيف للصيرفة الإسلامية اختيار شخصية في تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي بحكم خبرتها في مجال الصيرفة الإسلامية ؟

س14-كم تمثل حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي النشاط المصرفي في الجزائر؟

س15- كيف يتعامل بنك البركة مع الفوائد الربوية الناتجة عن احتساب فوائد الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر؟

شكرا وبارك الله في جهودكم

الملحق رقم 2: وثيقة التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../2024

المسيلة في: 2024/05/15

إلى السيد: مدير بنك البركة
.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: العلوم المالية والمحاسبية تخصص: المحاسبة والجبائية المعمقة.

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	سلامي حمزة			
02	خفاف مريم			

عنوان المذكرة: واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
د. سعدون رقيق	بنك البركة الجزائري وكالة مسيلة 411 AGENCE MSILA BANQUE AL BARAKA D'ALGERIE Mr. MEHRAS Kamel Directeur d'Agence	جامعة محمد بوضياف - المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملحق رقم 3: الأمانة العلمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf's M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بسلامة حنة المولود(ة) بتاريخ: 1980/09/08 ب: بسكرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 236617 الصادرة بتاريخ: 2018/10/11 عن: بلدية بسكرة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد بنكي خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في ظل القانون النقدي والمصرفي 23/09

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 02/06/2024

التوقيع و البصمة

.....

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه ضابط الحالة المدنية
شاكر نواوي

02 جوان 2024

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة) حفاف حسينة ..... المولود(ة) بتاريخ: 1982/05/30 ..... بـ: أولاد عيسى غيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 208687524 الصادرة بتاريخ: 2021/01/04 عن: ملحق حوض

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية ... تخصص: إدارة مالية وبنكية ... خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": واقع وآفاق الهيئات المساهمة في ظل القانون التقشفي والحوكمة في 09/23"

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/02

التوقيع و البصمة

.....صفاف.....

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه ضابط الحالة المدنية
شاكر نواوي

02 جوان 2024

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية بالجزائر في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23، وتم تطبيقها ميدانيا ببنك البركة بولاية المسيلة.

وتماشيا مع نوعية الدراسة الاستطلاعية فقد تم الاستعانة بأسلوب الملاحظة، ثم اعتماد المقابلة كأداة رئيسية للبحث، وهذا باستخدام برنامج تحليل البيانات الكيفية N VIVO والمطبق على المقابلة التي تم إجراؤها مع مدير بنك البركة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القانون النقدي والمصرفي الجديد له أهمية كبيرة في إرساء قواعد جديدة للصيرفة الإسلامية بالجزائر، خاصة وأنه تضمن اعترافا صريحا بها، ورخص لبنك الجزائر تكييف سياسته النقدية تبعا لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، غير أنه ورغم إيجابياته إلا أنه يبقى غير كاف لاستيعاب كامل لمتطلبات الصيرفة الإسلامية في بلادنا.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة، الإسلامية، القانون النقدي والمصرفي، بنك البركة.

Summary

This study aimed to know the reality and prospects of Islamic banking in Algeria under Monetary and Banking Law 23/09, and it was applied in the field at Al Baraka Bank in M'Sila Province..

In line with the quality of the exploratory study، were used the observation method، then the interview was adopted as a main tool for research. This is done using the N vivo qualitative data analysis program applied to the interview conducted with the Director of Al baraka Bank.

The study concluded that the new monetary and banking law is of great importance in Establishing new rules for Islamic banking in Algeria especially since it authorized the bank of Algeria to amend its monetary policy to the specificity of Islamic banking.however. it remains insufficient to accommodate all the requirements of Islamic banking in our country.

Keywords: banking، Islamic، monetary and banking law، Al baraka Bank